رساله العينيه في الحكم اليقينيه
لمحمد البهشتي رحمه الله
عليه



١١٩١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين • الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا احد • المتعالي عن ان يقدح في احديته كثرة ما يتعدد • المحيط بالمعدود
والعدد حيث لا انقطاع لاستمراره • مفيض المدد وسرمديته بالاعتبار من اطلاقه لم يتقيد بالمطلق
والمقيد • وجوده • فيعم ما وجد ويوجد الدوام السرمد • والخالد المخلد والدهر المؤبد • والآن والآب
كما كان اذ لا درك الكون ابدا • والصلوة على النبي الامي محمد المؤيد بالعز المولى كفو الحد والعد •
وعلى آله ابدا لا بد سرمد السرمد • **اما بعد** فيقول المولى الاعظم الاعلم علامة العالم امام
المحققين محيي الملة والدين ابو العلاء محمد بن احمد البهشتي متع الله المسلمين بطول حيوته **اعلموا**
اخوان الصفاء عموما وايها الاخ في الله المشرف بعرفانه به خصوصا يسر لكم الله العروج من القفس
المرتقي الى اللب الاصفي اني اريد ان اذكر لكم في هذه الرسالة العجيبة في الجملة لحقيقته
لسامعه امسكم يوم جمعكم من علم التوحيد • وان كان العيان لا يحتاج الى البيان والصباح
غني عن المصباح في تسمين السوابق واللواحق اشرف عليه ما عليه الكل على طريق ووضع عقيب لبس
على التشريق طبقا لحصر ولا اسأل لكم عليه اجرا الغرض اليكم مودتي لكم ولا اسكت عنكم في الاعلم
ثم ابلغني وجود الوحدة علما نافعا وان قيل منهم في اجعل الالهة الها واحدا ان هذا الشيء عجاب
كانهم وتفكروا فيه واعلموا انه لقول فصل وما هو بالهزل واقتبسوا شعاعا من شمس
نور الله هو نور السموات والارض حتى تنور لكم الليل ويدخلوا به روضة باطنه
فيها الرحمة اذ لا تقدروا على ابلاجها الا بنور ربها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور
سلام عليكم لم يستمع اليها بل لم يقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين **القسم الاول**

في السوابق اعلم ايها الاخ شرفك الله تعالى بالتخلي عن الصفات الناسوتية والتحلي بالنعوت
اللاهوتية ان التوحيد في اللغة التفريد يقال توحد برايه اي تفرد به وفي اصطلاح الكل من
العلم تفريد الوجود المحض على وجه ينطوي المساوي والمراتب في عظمته القيومية لكن يقول ما معنى
عظمة الوجود وقيوميته فاقول ان معنى عظمته هو انه غير محدود بحد لا شاء ولا مكان
اصغر من مثقال ذرة لا في السموات العلى ولا تحت الثرى محيط بكل شيء حاضر عند كل شيء قريب الى الكل
شيء وذلك لان الوجود مساوق الشيئية وملازمها فلا يتحقق شيء بدونه لانه عين العفو والمنازع مكان
مقتضى عقله لان العقل قاض بان المعدوم لا تقرر له في الخارج فلا يكون شيئا فما يكون شيئا يكون
موجودا ولا تظنن يا اخي ان الوجود اعتبار عقلي لانه سيبرح عليك ما يحقق انه ليس كذلك وان
معنى القيوم هو الدائم القيام غير متعلق الوجود بغيره على الاطلاق اما ان الوجود دائم
فلانه لا يقبل العدم اصلا وان يحس في خاطرك ان الوجود لا يقبل العدم بان ينعدم في نفسه
وهو يقع عن الغير **فاعلم** ان الوجود لو ارتفع عن الغير لم يتوقف اصلا في الوجود الواجب
لان ارتفاع المطلق موجب لارتفاع المقيد به ضرورة وذلك باطل لامتناع ارتفاع الواجب
وسيجيء في اللواحق تحقيق هذا ولا يتوهم ان الوجود اذا كان مقولا على اشياء مختلفة لا على
السواء يكون عارضا خارجيا كما قال القوم وارتفاع العارض غير مستلزم لارتفاع المعروض
لانا نمنع ان الوجود ليس عارضا للشيء ولان قول فضلهم هو ان الوجود انما يقع على وجود
الواجب انما يقع على وجود الواجب وعلى وجودات الممكنات وهو لانه خارج عن مفهوم ولا
منهم فذلك تساوي كلاهما الى وجود الواجب ووجود الممكنات في الحقيقة لانه مختلفات

بعرضه لا الكلام في ان يقبل العدم هو

الحقيقة قد يشترك فيه لازم واحد وانت تعلم ان هذا على تقدير صحته لا يرد ما قلناه لان ارتفاع
اللازم عن الشيء يوجب ارتفاع الملزوم ولان الوجود اعم مطلقا من الوجودات الخارجية
فاذا عدم العام عدم الخاص لان نقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا واذا كان
كذلك بطل ذلك التوهم لامتناع ارتفاع وجود الواجب واما ان الوجود غير متعلق الوجود لغيره
فلان الوجود عين التحقق فلا يحتاج الى تحقق آخر ضرورة ولان ما هو متعلق الوجود بغيره فله مفهوم
مغاير للوجود يتعلق به الوجود وليس للوجود مفهوم مغاير لنفسه حتى يتعلق به الوجود فعلم ان
معنى القيوم هو الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره فلا يتعلق قوامه بشيء ويتعلق به قوام كل شيء
وذلك غاية الجلال والعظمة **اعلم** يا اخي رزقك الله واياي الصعود الى ذروة التحقيق ان لكل علم
موضوعا وهو الذي يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية ومبادي وهي الاشياء التي يبنى العلم عليها
موضوع مبادي مسائل
ومسائل وهي القضايا التي يطلب نسبة بعض اجزائها الى البعض في ذلك العلم وموضوع علم التوحيد هو الوجود
الحق لان موضوعات جميع مباحث هذا العلم يكون راجعة الى الوجود باعتبار الصور الذهنية والخارجية
في العلم الاعلى ومسائله القضايا التي يطلب فيها نسبة الامور التي يكون الوجود عنها خارجا عنها
ديننا اليه **واعلم** ايها الاخ الكريم كحل الله بنور اليقين بصيرتك ونقى عما سوى الحق سريرتك ان
مطلب الوجود الكون والحصول والثبوت والتحقق
لفظ الوجود الذي هو لغة مصدر قولهم وجد فلان مطلوبه بحث وجدا اسم مفرد دال بالمطابقة
اصطلاحا على معنى الكون مرادف له والحصول والثبوت والتحقق تصوره بديهي لا يحتاج في حصوله
الى نظر اذ لا شيء اعرف منه ثم يمتنع تعريفه بحسب الحقيقة لامتناع تحصيل الحاصل ولامتناع تعريف الشيء
بنفسه وبما يساويه في المعرفة وبالاخفى منه ولا يكون بديهيا الجلاء لان غيره لا يجوز ان يكون هو معه

هو الموجود ولا يكون هو معه هو اما نقيضه وهو العدم او ما معه نقيضه وهو المعدوم اذ لا واسطة
بين الوجود والعدم كما سيجيء والعدم والمعدوم لا يحيط بشيء فذلك ظاهر والموجود يمتنع له ومحاط به فما عرفه
فلا يعلمه بديهية الرابع لا امتناع انه لتصور المحاط محيطا بل الوجود الذي هو الموجود يعلم نفسه بنفسه
لا بغيره ويسمى في الفواتح بحقيقة ذلك ولا يمتنع تعريفه بحسب اللفظ واعني به ان يكون باوضح اللفظ
بإزائه معلوما من حيث هو هو مجهولا من حيث انه مدلول اللفظ فيعرف ذلك الشيء من حيث الحقيقة من
حيث هو مدلول للفظ آخر فيعرف انه مدلول له وانما لا يمتنع لجواز ان يكون معنى الوجود من حيث انه
مدلول لهذا اللفظ مجهولا وان كان اعرف من غيره من حيث هو هو فيعرف باعتبار كان اولى
مرادف اشهر وحصول معناه في العقل لا يمنع من صدقه على كثيرين فيكون كليا وقد توهم عليه ليس
بالاشتراك اللفظي ووضع العرب على معنيين لما سنبين بل الاشتراك المعنوي فيكون معنى واحدا
في الجميع ولكن لا على السواء فانه يقع على وجود العلة ووجود معلولها بالتقديم والتأخير وعلى وجود الجوهر
ووجود العرض بالاولوية وعدمها وعلى وجود القار كالسواد ووجود غير القار كالحركة بالشدة والضعف
فيكون مشككا وانما سمي به لان الناظر اذا نظر فيه يقع في الشك من جهة انه كالمشترك من الالفاظ
المشتركة من حيث ان حصول معناه في افراده على التفاوت واخرى كبعض المتكلمين انه من المتواطية من جهة
ان افراده متساوية في حصول ذلك المعنى فيها وان كان لا على السواء واذا كان كليا فلا بد ان يعتبر
فيه ثلاثة امور مفهوم الوجود وكونه كليا والمركب منهما مفهومه بالقياس الى حصصه الصادق هو عليها
نوع حقيقي لانها لا يختلف بالماهية بل بالعدد فقط وان كان باعتبار آخر عرضا عاما اي عرضيا
واذا كان نوعا حقيقيا بالنسبة اليها يكون تمام ماهيتها محمولا عليها بالمواطاة اي الحقيقية والذات

لا بواسطة شيء آخر فيكون شيء هو بعينه في الخارج بل لا يكون الا مفهوما واحدا له حصصا متعددة وايضا
الوجود عند انضمامه الى الماهية لا يصير غير الوجود بل هو هو لكن يسمى بواسطة الانضمام حصة فيكون
في حد ذاته مع جميع التعينات واحدا بالشخص يكون في كل لحظة في شان بل في شؤون بواسطة تعين
التعينات فافهم لا يقال لو كان له تعينات متعددة يتعدد الواجب لانا نقول تعدد ما لا تعين
تعدده حقيقة بل تعدد الموجودات وهي ليست بواجبة لا يقال المطلق لا تحقق في الخارج اصلا وكل
ما هو كذلك لم ينضم اليه غيره فكيف ينضم الوجود المطلق الى الماهية لانا نقول الوجود المطلق
يمكن ان يوجد بلا شرط الاطلاق والتقييد ويمكن ان يوجد بشرط الاطلاق والاول متحقق في الخارج
والذهن والمذهب هنا والثاني متحقق في الذهن دون الخارج فاذن لا نسلم ان يقال انه
غير متحقق اصلا ويمكن ان يحمل حمل الوجود اعني الوجود على وجود الواجب ووجودات الممكنات
اذ لو كانت مغايرة لكان وقوعه على وجودات الماهيات ووقوع لازم خارجي عن مقوم لان هذا
مذهب من قال بالمغايرة ويلزم ح ان يكون الوجود واقعا على وجود الواجب ووجود غيره بالاشتراك
اللفظي اللازم باطل وكذا الملزوم اما الملازمة فلان الوجود ح لا يقع على ما تحته من الحصص وعلى
ملزوماتها التي هي وجود الواجب ووجودات الممكنات بمعنى واحد بل بمعان مختلفة لان معنى
اللازم من حيث هو لازم مخالف لمعنى الملزوم ووجود الواجب الخاص مخالف في ذاتيات الوجودات
فيكون الوجود مشتركا لفظا كالعين المشترك بين جرم الشمس وشعاعها وايضا فمن قال بوقوع
الوجود على وجود الواجب ووجودات الممكنات المختلفة وقوع لازم خارجي عن مقوم ثم قال ان
الوجود يقع على كثرة بمعنى واحد والا يلزم من ذلك تساوي ملزوماته التي هي الوجود الواجب ووجودات

الوجود مع جميع التعينات واحد

الممكنات المختلفة وقوع لازم خارجي عن مقوم قال ان الوجود يقع على ما
تحته بمعنى واحد والا يلزم من ذلك تساوي ملزوماته التي هي الوجود الواجب و
وجودات الممكنات في الحقيقة لان مختلفات الحقيقة قد يشترك في لازم واحد
وانت تعلم بالحقيقة ان الوجودات اذا كانت مختلفة بالحقيقة كما قال كان اطلاق
الوجود عليها بالاشتراك اللفظي لان الوجود لما يطلق على معنى الوجود الذي به
وعلى الحصص لا بالمجاز لانه استعمال اللفظ فيما وضع له لا اتفاقا
للاشتراك اللفظي لما يقع على المتعددات المختلفة من الحقيقة بمعنى واحد بلا اشتراك ك
اللفظي فكذا الوجود اذ لا فرق بينهما لانا نقول الوجود يقع على المتعدد
المذكور ليس كذلك لان كل واحد من الوجود الواحد وجود اي هو وجود
العرض مع قطع النظر عن الماهيات مخالفة للاخر عنهم وكون ذلك بعدم
الاختلاف بعينه القول بعدم حصول الكون بوجودها فليس كذلك واما بطلان اللازم
فلان مفهوم مطلق الوجود بمعنى انه يصح في العقل تقسيم مفهوم الوجود بمعنى
واحد والا لبطل الحكم العقلي بين الوجودات بعضها وايضا الوجود يقبل
القسمة الى الواجب والممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهر والعرض بحيث
ان يكون حصر كل من الاقسام بواسطة اشتراك الوجود والقسمة بين الاقسام ولا شك
ولا يظن ان هذا الاشتراك من حيث اللفظ لا من حيث المعنى لانا لو قطعنا النظر
عن لفظ الوجود ونظرنا الى المفهوم وجدنا الاشتراك المعنوي بحاله ؛

تنبيه لا برهان اذ اشتراك الوجود معنى بديهي محتاج الى التنبيه بالنسبة الى بعض الاذهان
لعدم تصوره طرفي هذا البديهي على الوجه الذي توقف عليه الجزم واذا كانت هذه الحصص عين
الوجودات فهذه الوجودات بكمالها عين الوجود المطلق الملحوظ مع تعينات متعددة فكل
وجود مع تعينات متعددة وكل وجود فرض من الوجودات الخاصة يكون هو الوجود المطلق
الملحوظ مع امر فلا يكون واجبا لتركبه بل المطلق يكون واجبا فلا يلزم ارتفاع الواجب
وهو محال لما ستعرفه واعلم ايها المتشمر لطلب السعادة الكبرى ان مفهوم الوجود
الصرف لا يرد عليه القسمة الى الموجود والمعدوم لاستحالة انقسام الشي الى الموصوف به لا يرد القسمة على الوجود
والى الموصوف بمنافيه اذ لا يصح ان يقال السواد اما اسود او ابيض فهذا انما هو بحسب معناه
في نفسه لا اعتماد في سوح تجريده لاعتماده ايضا للموجود ما له الوجود فهو مغاير للوجود فلا يكون
الوجود في نفسه موجودا والا لكان مغايرا لنفسه ولا معدوما لانه لا يتصف بنقيضه ولا اتطس بالغي
ان الوجود اذا لم يكن موجودا ولا معدوما يلزم الواسطة بينهما وذلك باطل لان بطلانه
ممنوع وذلك لان كل واحد من الوجود والعدم والماهية ليس بموجود ولا معدوم بل الواسطة
لا واسطة بين الوجود والعدم لما سيجي ولا بين الموجود والمعدوم ولئن سلم ذلك فنقول انا
الوجود من حيث هو هو ليس بموجود ولا معدوم على معنى ان مفهومه ليس نفس احدهما اي ليس
احدهما داخلا في مفهومه لا على معنى ان مفهومه منفك عن احدهما في الخارج فانه لا يكن ممتنع لان
افراده موجودة اذ الموجود ما له الوجود ولا افراده التي هي مغايرة له بالاعتبار دون الخارج
الوجود ضرورة والوجود عين الافراد في الخارج لكونه كليا طبيعيا محمولا بالطبع عليها بالحقيقة فالوجود

موجود بهذا الاعتبار واذا قلنا الوجود موجود نعني به ما صدق عليه الوجود من الحصص التي هو
عينها بالفعل موجود لا يقال لو كان الوجود كليا لم يكن واجبا او لم يكن كليا وذلك لانه
لا بد من ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون فان كان الثاني فظاهر انه لا يكون واجبا
ولو كان الاول فلا يكون كليا مقولا على كثيرين لتشخصه اذ كل ما وجد في الخارج يكون متشخصا لانا نقول
قد بين انه لا موجود في الوجود بهذه القسمة ولو سلم ذلك فمعناه انه موجود في الخارج والتشخص في الخارج لا يمنع
اشتراك كثيرين فيه بحسب الذهن في معروضه لان الكلية اي كونه مقولا على كثيرين انما تعرض له في الذهن
لوجوده الخارجي لا يمتنع عروض الكلية في الذهن فان قلت الوجود المطلق لا ينافي العدم المطلق
لانهما قد يجتمعان لان العدم المطلق متصور فيعرض له الكون ضرورة استلزام عروض
المفهوم للشي عروض المطلق له قلت العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه اذ لا تعين له ولا امتياز
ولا ثبوت في العقل كيف تتوجه اليه العقل ممتنع لذا لا تعين اصلا بل العدم المضاف هو الذي يعلم
ويخبر عنه فعلى هذا لا يتصور العدم المطلق ولا يجتمع معه الوجود المطلق فلو تعلم انهما ٤
فلا نسلم انه بواسطة عروض الكون له لا امتناع ذلك لما سيجي ولو سلم فاعتبار التنافي و
التقابل بغير اعتبار الاجتماع وذلك لان العدم المطلق من حيث انه سلب الوجود المطلق
مقابل له ومناف ومن حيث ان الوجود المطلق عارض له مجتمع معه غير مناف له وكل واحد من
الاعتبارين مغاير للاخر فان اعتبار كونه سلب الوجود غير اعتبار كونه معروضه وباعتبار انه
سلب له لا يجتمع معه بل تقابله وباعتبار انه معروض له لا تقابله بل يجتمع معه اجتماع العارض مع المعروض
والوجود المطلق والعدم المطلق نقيضان لان معنى ذلك لا يوجب اجتماعهما في الخارج وذكرنا

واذا عرفت ان الوجود هو الواجب لان الوجود مركب فلا يكون واجبا وغيره ابعد من هذا واعلم
ايها الاخ الفاضل ايدك الله فيجب منه ان يكون كل شيء موجودا كليا كان او جزئيا ما هو هو بما هو هو
مغاير لجميع ما عداها من الاعتبارات اذ متى كانت او مفارقة فهي من حيث هي مجردة عن جميع
ما عداها لا توجد لا في الخارج ولا في الذهن لان الوجود الخارجي والذهني ايضا مما عداها وقد
فرضت مجردة عنها فيكون حينئذ معدومة بالضرورة اذ لا واسطة بينهما فان اصلح في ذهنكم
انها لا يلزم ان يكون معدومة لانها من حيث هي ليست بموجودة ولا معدومة فاعلم حماك الله
انه يمتنع انفكاك الماهية عن احدهما وان كانت هي ليست نفس احدهما ولا احدهما داخلا فيها
واذا كانت معدومة لم يكن شيئا اصلا لان الشيئية تلازم الوجود لان كل ما هو موجود فهو شيء
وكل ما ليس بموجود فهو ليس بشيء ومن نازع في هذا فقد كابر مقتضى عقله وح لم يكن الماهية
علة للوجود ويكون الوجود والموجود زائدا عليها لامتناع ان يكون الموجود جزء المعدوم او
نفسه فح لم يكن في الخارج والذهن الا الوجود او الموجود بالوجود هي الماهية لا انها من حيث هي
موجودة او معدومة والوجود عينها في الخارج زائد عليها في العقل لان انضمام الوجود الى الماهية
امر عقلي ليس كانضمام السواد الى الجسم فان الماهية ليس لها وجود منفرد وللوجود الذي انضم
اليها وجود اخرى اجتمعا اجتماع المقبول والقابل كالسواد والجسم بل الماهية اذا كانت فكونها
وجودها بانضمام الوجود اليها عند وجودها في العقل فقط فلا يكون الوجود زائدا عليها
الا في العقل واما لو انضم الوجود اليها في الاعيان فيلزم ان يكون موجودة قبل انضمام
الوجود اليها وهو محال فيكون عينها في الخارج فلم يكن ثم الا الوجود الذي هو عين الموجودات

واذا كان كذلك كان الوجود هو الواجب لوجوب ان يكون هو في الخارج لما سيجيء واياك
والظن ان الموجودات اذا اختلفت بالاولوية وعدمها والتقدم والتاخر والشدة
والضعف لا يكون مفهوم الوجود عينها في الخارج لان مفهوم الوجود ما لم يحصل انضمام
الغير اليه في التعقل لم يتحقق في الخارج لامتناع ذلك الطارئ لم تصر موجودا اي يكون وجودا فقط
ولا شك ان الغير المنضم اليه هي الماهيات التي هو عينها في الخارج وغيرها في الذهن وجميع
الماهيات منحصرة في المقولات العشر التي هي عين افرادها والوجود غير هذه الافراد كلها
لان كلها او كل المقولات موجودة بعضها في الاعيان وبعضها في الاذهان لانا نقول
لو كان الوجود كليا لكان الواجب واحدا بالنوع وهو هنا في التوحيد بل هو واحد
بالشخص لانا نقول قد تقرر في موضعه ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج على معنى
ان الطبيعة التي تعرض لها الكلية في الذهن موجودة في الخارج لا على معنى ان الطبيعة
المقيدة بقيد عروض الكلية موجودة فيه بل الوجود من حيث هو بلا شرط شيء لها تحقق
في الخارج وتصوره لا يمنع وقوع الشركة فيه فهو واحد بالنوع ذهنا ولهذا قالوا مفهوم
الواجب كلي وهو بالشخص خارجا على الوجه المذكور من قبل ولا امتناع فيه وقد عرفت ان الوجود
عين الماهية في الخارج بل ليس حقيقته الا هو فلا واجب الا هو وانت تعلم يا اخي وفقك الله
لتحصيل الكمالات ان العقل من الموجودات الخارجية فكل ما يوجد فيه فهو من حيث انه موجود
ذهني حاصل في عقل معين يكون من الموجودات الخارجية فالموجود الذهني انضمام الموجودات
الخارجية فعلى هذا لم ينقسم الموجود الى خارجي وذهني بل كل وجود فهو وجود عيني خارجي

الماهيات منحصرة في المقولات

ان الموجودات منها ما يكون في العقل فقط ومنها ما يكون في الخارج ايضا يوجد القسم الاول
يسمى بالوجود الذهني والثاني بالوجود العيني وان كان كل واحد منهما في الحقيقة وجودا عينيا
نعلم ان احتياج الوجود بالامور المذكورة وبواسطة انضمامه الى الماهيات المختلفة بالحقيقة حتى يصير موجودا
وهذا الاحتياج لا ينافي كون الوجود في الخارج عين الماهيات المختلفة بالحقيقة لانه من لوازم مقتضيات
الماهيات المخصصة للوجود لان منشأ الوجود من حيث هو هو في المقتضي لاولوية الوجود خصوصية ماهية الجوهر
ولعل ... خصوصية ماهية العرض وفي التقدم خصوصية العلة وفي التأخر خصوصية المعلول وفي الشدة خصوصية
القار وفي الضعف خصوصية غير القار في الامثلة المذكورة قبل وهكذا في البواقي ويكون انه نعم
الى شيء واحد بالنوع اعتبارا بمخصصات ومعينات مختلفة بالحقيقة حتى يصير مشخصا فذلك
لا ينافي كونه عين افراده المختلفة بالامور الخارجية عن حقيقته فهكذا الوجود انما يصير موجودا
بانضمام الماهيات المعينة له اليه لانه عند عدم انضمامها اليه غير موجود كما عرفته فعلم من هذا
ان الوجود موجود باعتبار ما وان لا موجود الا هو عين الوجود فلا واجب الا هو ويكون في
... ان الوجود اذا كان عين الواجب وكل موجود فهو من حيث هو عين الآخر ومحمول عليه بالمواطاة
وذلك باطل ضرورة فاعلم ان الشكل الثالث قد اشترط فيه كلية احدى مقدمتيه وح ... النتيجة
انه مركب من موجبتين جزئيتين بل من قضيتين شخصيتين ولو سلم كون احدى المقدمتين
كلية فلا ينتج الا جزئية وذلك غير باطل والتحقيق فيه ان الموجودات ... الوجود
... بعضها على بعض بالمواطاة مع انه تمام حقيقتها ... منه ان الوجود شخص واحد
اذ ... جميع ... وثاني ... في الخارج والذهن ايضا فيكون هو الواجب تعالى واعلم يا اخي

... عن احوالك بالنور ثم ان الماهية من حيث هي هي لا يمكن ان يكون علة للوجودات
بديهة العقل حاكمة بوجوب كون ما هو علة للوجود موجودا او البعض الماهية القابلة للوجود
من حيث هي هي من البطلان وذلك لان قابل الوجود مستفيد الوجود فيمتنع ان يكون موجدا
لامتناع حصول الحاصل بخلاف معطي الوجود لعموم الماهية من حيث هي هي يمكن ان يكون علة
لبعض صفاتها المعقولة كما ان ماهية الاربعة من حيث هي علة لزوجيتها واذا لم يكن
الماهية علة للوجود يكون وجود الواجب عينه اذ لو زاد عليه ولم يقم به لم يكن موجودا
وان قام به لافتقر اليه فيكون ماهيته علة له وذلك باطل واذا كان وجود الواجب عينه
يكون هو عين الوجود المطلق اذ لو كان غيره واحتاج اليه لم يكن واجبا وان لم يحتج اليه
لجاز ارتفاعه عنه ضرورة ونقيضه اي السلب المطلق ... عنه ضرورة فيلزم جواز ارتفاع ٤
النقيضين ويسمى بهذا المعنى بان اوضح واعلم يا اخي ادرك الله في اغصان امالك
بالعلم الحقيقي ان المؤثر انما يؤثر في الماهية من حيث هي هي لا من حيث هي موجودة لامتناع
تحصيل الحاصل ولا من حيث هي معدومة لانه حينئذ لا اثر فلا تأثير والماهية من حيث هي غير
الماهية من حيث هي موجودة او معدومة وان كانت لا تخلو عن احدهما فان قلت اذا كانت
الماهية لا تنفك عن احدهما فتأثير المؤثر لا يخلو عن احدى الحالتين ويلزم المحذور قلت ان اريد
بحال وجود الاثر ان المعلول لا يتأخر بالزمان عن العلة وان اريد به المقارنة الذاتية للاثر
بالنسبة الى المؤثر فهو محال وح نقول انا نؤثر فيه لا من حيث هو موجود او معدوم
المؤثر في الماهية هو ان تحققها لا ان يحقق وجودها لاحتياج تحقق الوجود اذ لو ان

المؤثر في الوجود لزم ان لا يبقى الوجود موجودا عند عدم ذلك التأثير وهو محال لان الوجود
يستحيل ان يكون موجودا سواء ارتفع الغير او لم يرتفع لا يقال غاية هذا انه يلزم سلب
الشيء عن نفسه وامتناع هذا ممنوع لان سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج ممكن بان لا يوجد
ذلك الشيء في الخارج لانا نقول قد عرفت مما سبق امتناع عدم الوجود في الخارج فان ذلك
تأثير المؤثر في الماهية محال لان كون السواد سوادا لو كان بالغير لوجب ان لا يكون
السواد سوادا عند عدم الغير والتالي باطل لان السواد يستحيل ان لا يكون سوادا
سواء ارتفع الغير او لا قلت تأثيره في الماهية هو ان يجعل السواد مثلا مجعولا لا ان يجعل
السواد سوادا فكون السواد حينئذ يكون بالغير لا كون السواد سوادا فيلزم من انتفاء الغير
انتفاء كون السواد لا انتفاء كون السواد سوادا ولا تظنن ان تأثير المؤثر هو صيرورته
الماهية بالوجود لانها عرضية لا الخارج الى هو محقق اذ لو كانت وجودية لكانت قائمة بالماهية
لامتناع ان يكون جوهرا ويلزم التسلسل فالمؤثر الذي يؤثر في الماهية من حيث هو اما
الوجود او الموجود لا غير لامتناع تأثير العدم والمعدوم في ايجاد الشيء والموجود مركب لما عرفته
فيكون ممكنا فالوجود واجب والا لزم عدم الواجب وهو محال واعلم يا اخي جعلك الله من
الراسخين في العلم الالهي ان الوجود زائد على الماهيات كلها اذ لو كان نفسها لكان قولنا
الماهية ليست بموجودة بمثابة قولنا الماهية ليست بماهية او الوجود ليس بموجود وهو باطل
ولو كان داخلا فيها لم يتوقف حمله على الماهية على الاستدلال ضرورة عدم توقف حمل الذاتي
على محله والتالي باطل اذ لا نحتاج في كثير من الماهيات الى الاستدلال في حمل الوجود عليها

لا يقال لا نسلم ان لو كان داخلا فيها لم يتوقف على الاستدلال لانا ما نتصور الجسم ونحتاج في معرفته
بالفعل الى الهيولى والصورة الى الحجة لانا نقول لو سلمنا ان الجسم هو نفس الهيولى
والصورة فاجزاء الشيء في العقل هو الجنس والفصل غير اجزائه في الوجود اعني الصورة
والمادة والجسم متصور باجزائه العقلية وتطلب الحجة لاجزائه الوجودية والوجود ممتنع
ان يكون من الاجزاء الوجودية للماهية لانه ليس بصورة ولا مادة اصلا وذلك بين
بعد تصور هذه الامور فلو كان الوجود داخلا في الماهية لكان من الاجزاء العقلية واذا
كان كذلك امتنع توقف ثبوته لها على الاستدلال اذ الذاتي لا يثبت بالبرهان ولا تظنن
يا اخي جواز كون الوجود زائدا في البعض ونفسا في البعض او جزءا في البعض لاختلاف
الوجود في المعروضية والنفسية والجزئية مما لا يجوز اصلا لانه ان اقتضى العروض فينبغي ان
يكون في الجميع كذلك وان اقتضى النفسية او الدخول فكذلك لا يقال انما يلزم وجوب
الاستواء في الجميع ان لو كان من المفهومات المتواطية لانا نقول انه اذا كان مشككا يكون
زائدا على الجميع وهو المطلوب فان قلت فعلى هذا لا يكون الوجود نفس الحصص الداخلة تحته
قلت الحصص ليست اشياء مغايرة له بل هي عينه لكن عند الانضمام الى الماهية سميت بالحصة
واذا كان الوجود زائدا على كل الماهيات ولا يمكن ان يكون شيء منها بدون الوجود واجبا لما عرفته
ومحتاج الوجود لتركيبه فالوجود واجب ضرورة واعلم يا اخي شرفك الله بتحقيق الحقائق ان الوجود
الممكن هو ما [illegible] الخارج بالماهية حيث هي هي لا انها هي هذه الحيثية بدون الوجود امر اعتباري
لا وجود في الخارج كما عرفته والوجود ليس امر اعتباري لما عرفته ولما ستعرفه فيمتنع قيام الوجود

بالماهية وايضا لو قام الوجود بالماهية لاحتاج الى علة موجودة لوجوب تقدم العلة على المعلول
بالوجود فيلزم تقدم الوجود على نفسه ولا تقل يا اخي انما يلزم ذلك لو افادت الوجود لغيرها
اما لو افادته لنفسها فلا لان العلة بدون الوجود معدومة فيمتنع ان تكون علة لنفس
التحقق فان قلت القايم بالماهية هو الوجود الخاص الذي هو معروض الوجود المطلق
لا المطلق وهما انما يحتاج الى وجود خاص لا الى نفسه فلا يلزم شيء مما ذكر قلت الوجود الخاص
على تقدير تسليم ان يكون هو معروضا للوجود المطلق ايضا لا يمكن قيامه بالماهية
في الاعيان والا لزم ان يكون لها وجود منفرد في الاعيان ولما نعني الوجود الخاص
ايضا وجود اخر حتى اجتمعا اجتماع الحال والمحل كالجسم بالنسبة الى البياض وهو باطل لا ان تكون
الماهية موجودة واعتبار الماهية منفردة عن الوجود انما هو في العقل لا بان تكون
منفكة عن الوجود في العقل فان كونها في العقل وجود عقلي كما ان الكون في العين وجود
عيني بل بان العقل من شأنه ان يعتبرها وحدها من غير ملاحظة وجود او عدم وعدم اعتبار
الشيء ليس اعتبار العدم واذا لم تقم الوجود بالماهية لم يحتج اليها فيكون واجبا لان الغير
من الماهية والموجود محتاج اليه فلا يكون واجبا والواجب ضروري فالوجود واجب واعلم
ايها الاخ وقاك الله عن مضيق النقصان الى اوج الكمال ان الوجود بسيط حقيقي اذ لو
كان له جزء موجود يلزم تقدم الشيء على نفسه او كون ما هو جزء وله ليس بجزء له
لان الموجود الذي هو جزؤه يشمله الوجود فاعتبار الوجود فيه ان كان بالجنسية يلزم ان
يكون الوجود جزء جزئه فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وان كان بالعروض يلزم

ان يكون الشيء الذي فرض جزء الوجود معروضا له وان كان له جزء معدوم يلزم ان يكون
الشيء متقوما بما يرفعه ان كان اعتبار العدم مع المعدوم بالجزئية او متقوما بما اتصف برفعه
ان اعتبر العدم معه بالعروض فان قلت يمكن ان تقرر هذا الدليل على وجه آخر
بان تقول لو كان للوجود جزء فاجزاؤه اما وجودات او عدميات او مركب منهما والاول
يوجب تساوي الكل والجزء في تمام الماهية وتقدم الوجود على نفسه وتوقف معرفة الوجود
على نفسه سواء كان مفهوم تلك الوجودات مفهوم الوجود من حيث هو او مفهوم الوجود مع قيد
والثاني يوجب تقوم الشيء بنقيضه والثالث يوجب الامرين الاولين قلت هذا اخصر بحسب التقرير
بالتامل واذا كان الوجود بسيطا لم يكن له جنس ولا فصل بل لا يكون له جزء اصلا ويكون
واجبا لان غيره مما هو في الخارج مركب ولو عرض الوجود لغيره فلا يكون واجبا فهو واجب والا
لزم عدمه وهو محال واعلم يا اخي ايدك الله بالذهن الثاقب ان الوجود لا يجوز ان يكون
امرا اعتباريا والا لكان في نفسه معدوما وهو ظاهر فيكون الوجود الواجب ايضا كذلك لان
الكلي الطبيعي اذا كان معدوما كان حصصه معدومة لما عرفت من الوجوه السابقة فيجب سلبه عنه
والا لجاز ان لا يكون له هوية في الاعيان وهو محال ونقيضه اعني عدمه مسلوب عنه
ضرورة ايضا فيلزم ارتفاع النقيضين وهو بين البطلان لا يقال الوجود والعدم ليسا
بنقيضين اذ لا تناقض بين المفردات ولئن سلم فالنقيضان لا يرتفعان بمعنى انهما لا يكذبان
معا لكن يجوز ان يرتفعا عن الغير سيما اذا كانا من الاعتبارات لانا نقول اولا هو الشيء في نفسه
او لعدم بعض الاعتبارات لكن ذلك في نفس الامر سواء حكم بالثبوت او الانتفاء الذي هو كان في الكذب

اولا مع ان صاحب الكشف ذكر في فصل عكس النقيض انهم صرحوا بان التناقض بين المفردات كذا
والتناقض في المفردات انما يكون باحد المفهوم العدمي في مقابلة المفهوم الوجودي كما ذكر
الشيخ في الشفاء والامام في المباحث المشرقية وعلى هذا بعض الاذكياء وهو الذي بالمعنى يسلب او العدول
هذا الفقط وثانيا ان هذه المقدمة اعني وجود الواجب عدمه يلزم ان يكذبا معا على المفهوم
المذكور لان الوجود اذا كان من تعالى لم يوجد في الخارج لما عرفته وجودا اصلا اي وجود الواجب ولي وجود
الممكنات الخارجية فيجب سلب الوجود الواجبي عنه تع والا لم يكن له هوية في الاعيان فيقتضيه
اعني عدمه مسلوب عنه تعالى وهو ظ فلزم ان يكذبا معا وهو محال فان قلت المعتبر في
الموجبة ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فيجوز ان يصدق المحمول العدمي
على ذات الموضوع ولا يلزم صدق العدمي على غيره سوى نفسه وح لا يتم ما ذكرتم قلنا
القضية بحسب الوجود الخارجي يقتضي صدق كل واحد من طرفيها على الموجودات الخارجية
فيكون الحكم منحصرا في الافراد الموجودة في الخارج ولا يتناول للافراد التي لم توجد في الخارج
اصلا وان امكن وجودها لامتناع صدق الامر الثبوتي في الخارج على ما ليس بموجود في الخارج
فان قلت لو كان الاعتباري في نفسه معدوما لزم ان لا يكون الشيء ونقيضه اعتباريين
والثاني ظاهر البطلان بيان الملازمة هو انهما لو كانا اعتباريين والاعتباري معدوم فالنقيضان
معدومان ولا يمكن ارتفاع النقيضين لا يقال نقيض الاعتباري لا يمكن ان يكون اعتباريا
لوجهين الاول ان نقيض الاعتباري صادق على الامور الخارجية كقولنا هذا الانسان ليس بموجود امكان
وكل ما هو صادق على الامر الخارجي لا يكون اعتباريا لامتناع ان يكون المعدوم في الخارج عين ما هو

عين محقق فيه فيثبت ان الاول ان نقيض الاعتباري لا يكون اعتباريا وهو المطلوب الثاني ان نقيض قولنا
الشيء اعتباري هو ان الشيء ليس باعتباري فان لم يكن اعتباريا يكون متحققا ضرورة وهو المطلوب
لانا نقول اما الاول فمعارض بمثله بان نقول الاعتباري صادق على الامر الخارجي كقولنا هذا الانسان
ممكن وكل ما هو صادق على الامر الخارجي فهو لا يكون اعتباريا ينتج ان الاعتباري ليس باعتباري وهو
محال ولا يتوهم ان نقيض الامكان محمول بالمواطاة والامكان محمول بالاشتقاق فلا يتم المعارضة
بالمثل لان نقيض الامكان لا يحمل على الامر الخارجي بمعنى ان الموضوع هو نفس المحمول حقيقة وهو
بل بمعنى انه ذو كذا الخ لانه لنسلم انه ليس عدم واما الثاني فلانه متوقف على استلزام السالبة
البسيطة الموجبة المعدولة عند عدم الموضوع وهو باطل ولا يتوهم ان الموضوع ههنا
متحقق فيكون ان مسلما لانه اذ لو كان متحققا في الخارج لم يكن اعتباريا والمقدر خلافه
بل الجواب انه لا شك ان النقيضين الاعتباريين مرتفعان عن الخارج بمعنى ان واحدا منهما
ليس ثبوتا خارجيا لكونهما معدومين في الخارج وبهذا لا يصدق واحد منهما على الشيء الخارجي
وهو بالاشتقاق وارتفاعهما بهذا المعنى لا يكون محالا بل المحال هو ارتفاع النقيضين بمعنى
انهما لا يكذبان ولا يصدقان على الشيء الخارجي كما صرح به واذا تقرر هذا فنقول ان اريد بلزوم
رفع النقيضين الاعتباريين الرفع بالمعنى الاول فمنع عن محال بل هو واقع كما في الامكان ونقيضه وان اريد
به الرفع بالمعنى الثاني فلا نسلم لزوم رفعهما معا عن الشيء الخارجي على تقدير ان يكون الاعتباري معدوما
ولانه لا بد ان يصدق احدهما على شيء خارجي على تقدير عدم صدق الاخر عليه والا لم يكونا صادقين

عليه فيكون ان يستلزم نقيضه ضرورة ولزم ارتفاع النقيضين بالمعنى الثاني وايضا ليس الوجود اعتباريا
اذ لو كان اعتباريا لم يلزم من انتفائه انتفاء جميع الموجودات والتالي باطل وكذا المقدم بيان الملازمة
ظاهر اما بطلان التالي فلانه على تقدير انتفاء الوجود لو ثبت موجود لا بد من ان يكون موجودا بالوجود
او بعدم من افراده وذلك باطل لامتناع وجود الشيء على تقدير عدمه او يكون موجودا بوجود
مغاير له عرضيا او يكون موجودا بوجود مغاير له وهو ايضا باطل لاستلزامه كون الوجود
مشتركا لفظا لا معنى وان يكون بين الوجود المطلق والعدم المطلق واسطة وهما باطلان
واذا لم يكن الوجود اعتباريا يكون واجبا لذاته لان غيره بدونه من الامور الاعتبارية فلا يكون
واجبا اصلا فهو واجب ضرورة ولا يلزم عدمه وهو محال ان اردت بالاجمال ان تعرف بيان
ذلك فاعلم انه لا شك في وجود في الخارج فهو اما واجب او ممكن فان كان واجبا فهو المرام وان
كان ممكنا فله موثر في الخارج ضرورة فذلك الموثر اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان الاول
فهو المطلوب وان كان الثاني فلا بد ان ينتهي الى موثر واجب الوجود في الخارج والا يلزم الدور
والتسلسل وكل منهما باطل كما بين في موضعه لا يقال انا نشك في موجود في الخارج لا في وجود
فان الوجود اعتباري لانا نقول حيث لا شك في الموجود في الخارج لا شك في الوجود لان الماهية
من حيث هي هي امر اعتباري فلو كان الوجود ايضا اعتباريا لم يحصل منهما امر خارجي حقيقي وذكر
من قال ليوجد في الخارج موجود وهذا باطل فلا شك في وجود في الخارج لا يقال انا لا نحصل منهما
امر خارجي حقيقي لانه يجوز في التشخيص من الكليات لانا نقول المشخصات في نفسها ايضا اعتبارية
فكيف يحصل من المجموع حصول خارجي لو لم يكن الوجود في نفسه خارجيا فاعلم يا اخي ثبتك الله

بالبصير المقيم ان الامور منها ما يزيد على الماهية ذهنا وعينا ومنها ما يزيد عليها ذهنا
ويساويها مثلا لو اخذنا في الخارج امتدادا طويلا معينا بثلثة اذرع مثلا وسميناه د وكل ما
سواه ج على انه اسم لكل ما مقداره كذا واخذنا امتدادا دونه وسميناه ه وما ساواه
ب ج اخذنا صورته الكلية في الذهن الواقعة بالتواطؤ على جزئياته وب كذلك واخذنا
في الذهن الامتداد المطلق المقول على الجسم التام وغيرهما وطابق الامتداد المطلق جزئيات
ج وجزئيات ب العينية فطابق ج جزئياته وب جزئياته وانت تعرف ان جزئيات ج في الاعيان
ليس فيها حصتان طابقتها الامتداد الجسمي واخرى بل هو امتداد واحد في الاعيان
مثلا ثلثة اذرع وطابق الامتداد به لذاته والجسمية ايضا وليس شيء منه طابق امتدادا
غيرها طابق الجسمية في الاعيان واما في الذهن فليس مفهوم الجسمية ومفهوم الامتداد به واحدا
والمفهوم الامتداد به مقول على ب فكان الجسم كذلك وليس كذلك بل كل جزئي من الجسم امتدادا
واحد وجسم واحد بحقيقة واحدة وكذا ب فعلم من هذا امران الاول انه لا يلزم من التغاير
الذهني التغاير العيني الثاني ان ج و ب ليس الانسان فيهما ما به الامتداد بل كل
من بعض في نفسهما وكل كلي واقع بالتشكيك لا يلزم ان يكون الانسان بين حصصه في الخارج
عما وراء الماهية كبعد من طويل وقصير وقد ذكرنا مما حيث انه لكن ليس الطول والقصر
البعد به امتياز البعد الطويل عن غيره وهو البعد الاقصر كذا الاشد سوادا واضعف البياض
المعين فيه اعتبار الجسمية واللونية والسواد كما سفسطة في المفهوم الذهني لا في الوجود
العيني فان انبساط المعين ليس فيه كثرة في الخارج واذا عرفت هذا عرفت ان الوجود في الاعيان

لا يزيد على الموجود وان اطلاق الموجود عليه انما يكون بهذا الاعتبار واعلم ايضا ان الذي
يفصل الذهن وجوده عن ماهيته فماهيته ان امتنع وجودها لعينه لا يتصور منها موجودا
واذا صار شيء منها موجودا فالكلي له جزئيات اخر معقولة لا تمتنع لماهيتها الا لمانع بل
ممكنة الوجود بماهيته وقد علمت ان كل ماهية ذي جزئيات كلي لعموم امكان بعد فاذا كان بهذا الواقع
واجب الوجود وله ماهية وراء الوجود هي اذا اخذت بكليته امكن وجود جزئي اخر لها لذاتها
اذ لما يمتنع الوجود لماهيته فكان المفروض واجبا ممتنعا باعتبار ماهيته هذا خلف ثم
ما في الباب اذ يمتنع بسبب غير نفس الماهية فيكون ذلك الجزئي ممكنا في نفسه غير واقع و
اذا كان شيء من ماهيته ممكنا كان الواجب ايضا باعتبار ماهيته ممكنا وهذا محال فاذن
ان كان في الخارج واجب فليس له ماهية وراء الوجود بحيث يفصلها الذهن الى امرين
فهو الوجود الصرف الذي لا يشوبه شيء اصلا من خصوص او عموم وما سواه لمعة عنه او لمعة
لمعة عنه لا انسان ولا فلك لانه كله الوجود وكل الوجود فان قلت الوجود كلي وله جزئيات ممكنة
فلا يكون واجبا لما ذكرت قلت هو الوجود الذي لا اتم منه كما فصلته ويتطرق اليه من حيث
هو هو فهو هو لا غير اذ لا امر ولا يكثر في حد وشيء بل هو واحد بالشخص والمجاز منه ليس هو الواجب
اذ الذي يفصله الذهن الى وجود وماهية فهو ممكن فان قلت واجب الوجود يشارك الاشياء
في الوجود فلا بد وان يفارقها بشيء فيتركب فيصير معلولا قلت ما اشتراكه بما وراء الماهية
المناسب فيما يقع بالتواطؤ فان الاربعة جنس الطاق ولم يبن انها مشاركة لو اختلف عددا انها ومعنى
الاربعة عن ذلك فلو كان يكون بعد مطلق لا اربعة لكانت هي هي وليس كذلك واما الكلي الواقع

بالتشكيك فيصح لا اختصاص بالكمال في نفسه لما عرضه فان قلت لو كان الوجود واجبا ينبغي
ان يجب وجودكم وليس كذا قلت الوجود الواجب هو الوجود المحض الذي لا اتم منه ووجودكم
ناقص وهو منه كالنور الشعاعي من النور الشمسي لما وجد التفاوت في الكمال والنقص كما اشرنا
اليه في النقص فان السابقين لا يحتاج الى حمله فصل وان كان مثله يصح وجود شاو وجوبه مكيال
فيوجد الذي لا اكمل منه فان قلت لا اشد ولا اضعف فيما يقوم بنفسه قلت قد اتحكم بانها
حق ولانه قد يختلف وهو كل واحد من المقولات على الجزئيات بالاشد والاضعف وان لم
تعترف به اتحكم لانك لو تاه تقول لا اشد في الكم ثم تعترف بان خطا يكون اطول من خط
اخر واذا اعظم منه وتعلم ان الطول والعظم ليسا بمقدارين زائدين على الخط اذ الخط
اخذ على انه عبارة عن الطول فحسب وحد الخط يعمهما ولكن لك ان تمنع هذا التساوي الاشد فيه
ولا ينقص كذا القول العدد لم يستحق لانه لا ان كذا اشد عددية ثم تقول عدد كذا اكثر
من عدد كذا او الكثرة والعدد واحد وايضا تأخذ الحساس في حد الحيوان فيلزم منه ان يكون
ماله حس ان فقط او حس ضعيف وتحريك ضعيف شيئا والذي له الحواس التامة القوية والتحريكات
القوية وليس كذلك وايضا تأخذ الجوهر على انه لا شدة فيه وتسلم كما ان المفارقات المتقدمة
عن المحال اصلا ثم هو اما دهو من امر الصور المنطبعة مع ان الحكما على انه ان هذا العالم
كظل العالم الاعلى فكيف يساويانه في الجوهرية وكذا فهم حينئذ المقولات ولا يتوهم بالغير
ابدك الله بنوره ان لا اولوية ولا اشدية تقال فيما يقال بالصدق فقط ان الوجود الواجبي
والعلي اتم ولهذا قالوا مفهوم الواجب كلي لا بالتشخص خارجا عن النوع المذكور من قبل ولا

استماع فيه وقد عرفت ان الوجود عين الماهية في الخارج بل ليس حقيقة الا هو فلا واجب الا هو
تعلم ان الحق وفقك الله لتحصيل الكمالات ان العقل من الموجودات الخارجية فكل ما توصل
حيث انه موجود بغير حاصل في عقل معين كون من الموجودات الخارجية فالموجود الذهني انقسام
الموجودات الخارجية وعلى هذا لم ينقسم الموجود الى خارجي وذهني بل كل وجود وجود
عيني خارجي الا ان الموجودات من الوجود المعلولي اشد لا نا لا نعني بالشدة العقدة على
الماهية ونحوها مثل انه اتم واكمل ولا ذاته ايضا على موضوع واحد فان قلت ان كان الوجود
من حيث هو هو واحدا فكان الكل كذا قلت اندفع بالتمام والنقص هذا الكلام وانما يقع
هذا موقعه في المتواطئ ثم ان هذا الذي ملكم انضاف الوجود الواجبي والممكن اذ هو من حيث
مفهومه لم يختلف واما عدم الاولوية في افراده بعض نوع لبعضه فانما يستقر عند استواء
رتبة الوجود والمساواة في الكمال والنقص وعند التفاوت كما في النور التام والناقص لا يصح
واما ما قيل ان اختلاف اثار العقول لاختلاف انواعها مع نوع لانه لما جاز ان يصدر عن
ذات واحدة باعتبارات اشياء كثيرة عن شيء واحد اعتبارات مراتب الوجود وعوارض
اخرى فان العقل الثاني مثلا مرتبة من الوجود وكمال عن ما الثالث لعلة والثالثية والرابعية
بنفسها مراتب للوجود ولوازم مختلفة نحو ان يختلف الاثار والحركات للافلاك باعتبار
والى هذا اشار المتقدمون الى ان الاعداد هي مراتب الوجود ثم ان العدد على اختلاف
مراتبه حصل من الاحاد والواحد حسنا وللمراتب خواص عجيبة وكل العقل في نسبة الاعداد
والمرآة فكذا رتبة اعداد العقول في نسبها وباعتبار ذلك شبهها والمرايا ظلال فيسكع

المرام فانظر بالحق الى الوجود متشبها بالواجب فتعرف الواجب بوجه غيره وتعرف ان الواجب
لا يقع تحت مقولة من المقولات العشر اذ ما من مقولة الا وشيء من جزئياتها حادث او مفتقر
الى جسم او محل فيكون ممكنا فيمكن حقيقة المخصص مع طبيعة جنسية لامكان لان ما عين ماهيته لا يتصور
ممكنا لسببيته جميع المقولات ممكنة فتعين ان الواجب لا يقع تحتها فيكون وجودا صرفا غير متكثر
بمعنى تصحيح التكثر الى جميع موجودات بالامكان فانهم الكل فان له حظا عظيما واعلم
بالحق ظهر كما انه من غير الطبيعة ان الوجود قد يحمل على جزء اته اعني الوجودات بالمواطاة
وعلى الماهيات بالاشتقاق لقولنا الانسان موجود والحمل يستدعي اتحاد الطرفين الموضوع
والمحمول من حيث الذات لانهما لو لم يتحدا من جهة الذات لما صح ان يقال احدهما هو الآخر
اذ يمتنع ان يكون الشيئان المتغايران في الذات احدهما هو الآخر ويستدعي تغاير الطرفين
ايضا من حيث المفهوم لانهما لو لم يتغايرا لكان الحمل هذرا لانه حينئذ يكون قولنا السواد لون
بمثابة قولنا السواد سواد واللون لون وايضا لو لم يتغايرا لما صح حمل بحسب المعنى لان
الحمل نسبة والنسبة تقتضي تغاير المنتسبين بوجه ولا يتوهم ان تغاير المحمول والموضوع
فقيام المحمول بالموضوع يكون الوجود حقا انما يحمل معدوم فلا يكون واجبا اذ لا يلزم من التغاير
قيام احدهما بالآخر فانا اذا قلنا الحيوان جسم لا يلزم منه قيام الجسم بالحيوان مع تغايرهما
عرضية هذا عرفت ان الوجود واجب لذاته لان غيره من الوجودات والموجودات فيه
التركيب لما عرفته ولا يكون واجبا فمعنى الواجب ضرورة واعلم انما الاخ حلمك الله
عن غواشي الظلمات الى مشاهدة انواره ان الوجود حق محض لا نا لما نشاهد ماهية الشيء الذي

الوجود

بالذات
نعرفه بلفظ الخير ولخصنا ما دخل في تلك الماهية بالذات مما ينسب اليها بالعرض وحده بالخير
هو الوجود والشر بالذات هو العدم وذلك لان الشر يطلق على امور عدمية من حيث هي غير موثرة الشر عدم
للعداد لكل شي عما من شانه ان يكون له مثل العمى والجهل والموت وعلى امور وجودية من حيث هي غير
موثرة كوجود ما يمنع الشي المتوجه الى الكمال عن الوجود الله مثل البرد المفسد للثمار والسحاب
والحسد
الذي يمنع القصار من فعله وكالافعال المسماة مثل القتل والزنا وكالاخلاق الردية مثل البخل
وكالالام والغموم واذا لخصنا بما وجدنا البرد مثلا كيف هو في نفسه ليست بشر بل هو كمال من الكمالات
وانما هو شر بالقياس الى الثمار لا مطلقا بل من حيث انها افسدت من اجلها فالشر بالذات هو فقدان
الثمار كمالها اللائقة بها والبرد انما صار شرا بالعرض لادائه الى ذلك وكذا السحاب وايضا القتل
ليس بشر من حيث ان الفاعل كان قادرا عليه ولا من حيث ان الآلة كانت قاطعة ولا من حيث
ان عضو المقتول كان قابلا للقطع بل من حيث انه ازال الحيوة عن ذلك الشخص وهو قيد عدمي
وباقي العقود الوجودية خيرات وايضا الزنا ليس بشر من حيث انه امر صدر عن قوة الشهوة بل
هو من تلك الحيثية كمال لتلك القوة وانما يكون شرا بالقياس الى السياسة المدنية او الى النفس الناطقة
الضعيفة عن ضبط قوتها الحيوانية فالشر بالذات هو فقدان احد تلك الاشياء كمالها وانما
اطلق على اسبابه الموجبة له بالعرض وكذلك العقائد في الاخلاق التي هي مبادئ وكذلك الالم
فانه ليس بشر من حيث ادراكات لامور ولا من حيث وجود تلك الامور في انفسها او صدورها
عن عللها وانما هي شرور بالقياس الى الملائم العادل لا لاتصال العضو الذي من شانه ان يتصل
فاذن قد حصل من ذلك الشر ماهيته عدم وجود او عدم كمال لموجود من حيث ان ذلك العدم

غير لائق به او غير موثر عنده وان الموجودات من حيث هي موجودات ليست بشرور وانما هي
شرور بالقياس الى الاشياء العادمة كمالاتها التي وابها بل لكونها موديه الى تلك الاعدام
مطلب ان الوجود خير محض وهذه القضية ليست باقناعية كما ظن بعض بل هي من الضروريات وايراد
المثال لايضاح ما ادعاه اشبه على بعض الشحصها وانت تعلم ان كلا منها خير محض فهو واجب لذاته
اذ لو كان ممكنا لم يكن خيرا محضا لاحتياجه الى الغير في وجوده ولاستفادته او استفادته الوجود وغير
ذلك فعلى هذا ينتج من الشكل الاول الوجود واجب لذاته وهو المطلوب فاعلم يا اخي ايدك
قف تنجو الله بمصابيح الامور الالهية ان العين الواحدة التي لا تعين لها هي اعني الوجود الحق كثيرة التعينات
متنوعة ظهوراتها وكانت واحدة كثيرة وحدة في عين كثرة وكثرة في عين وحدة مكانها عين
الاضداد في الاعداد فاختلطت الامور واشكل على العقل الوقوف على هذا السر والعثور فافهم
يا اخي والله ما اظنك تفهم الا ان شاء الله ربنا وسع ربنا كل شي علما واعلم يا اخي جمع الله
برهان على الوجود ١٨ شملك على الوجه الاحسن الاجمل اني اريد ان اذكر لك براهين توجب على ان الوجود الحق هو الواجب
وهي ثمانية عشر الاول الواجب هو الوجود المحيط بجميع الموجودات اذ لو لم يكن الوجود
لكان هو العدم او المعدوم او الموجود اذ لا يتصور مفهوم خارج عنها والاولان باطلان
بالضرورة وكذا الثالث لان الموجود وان كان الوجود عينه في الخارج لكنه شي مركب عقلا
لانه ماله الوجود كما مر والمركب سواء كان تركيبه عقلا او خارجا يمتنع ان يكون واجبا ذلك
لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون وجودا خاصا او ماهية خاصة لانا نقول
اما الوجود الخاص فلو كان محتاجا الى المطلق لم يكن واجبا وان لم يكن محتاجا اليه لكان
مستغنيا دونه فيلزم امكان الاخص مع ارتفاع الاعم وهو محال واما الماهية فلانها دون الوجود

معدومة ومعه موجوده والوجود الخاص هو الوجود والماهية اما موجودة او معدومة فثبت الحصر
لا يقال الواجب لم يدخل تحت الفهم اصلا فيكون خارجا عن المفهومات لانا نقول لان المنحصر فيها
هو المفهوم لا غير ولو سلم وجود شيء ما فيها فلم لا يجوز ان يكون شيئا يصدق عليه الوجود لا انه
نفس الوجود اذ الحصر باعتبار الصدق فقط لان المفهومات عن ماهياتها لانا نقول عدم
دخوله تحته بحسب الكنه لا مطلقا وهو ظاهر صدقه عليه لا بمعنى انه نفسه محال لانه حينئذ لا يخلو
وان يكون داخلا فيه ولزم التركيب او خارجا عنه عارضا له وهو لا يخلو منه محتاجا اليه لا الى
جزء لانه محال ولزم تقدم الشيء على نفسه وعرفت ذلك مما عرفته غير مرة الثاني الواجب هو الوجود
لان ما هو في الخارج اما الوجود او الموجود او الماهية المشخصة لا غير والموجود المركب من الماهية
والوجود كما مر فلا يكون واجبا والماهية بدون الوجود معدوم فلا يكون واجبا فثبت ان الواجب
هو الموجود المشخص فلو دفع في جميع ان هذا يقتضي ان لا يصدق قولنا واجب الوجود موجود
لانه ليس بموجود كما بيننا وذلك باطل فاعلم انه لم يلزم من كلامنا الا انه تعالى نفس الوجود
وذلك لا يقتضي عدم صدق الموجود عليه بل يصدق الموجود عليه باعتبارات عقلية وايضا
ان اريد بالموجود المحمول عليه الوجود فقط فلا يرد عليه شيء وان اريد به الوجود مع شيء آخر
يلزم تركب الواجب وهو محال وان اريد به الماهية فقط فذلك باطل لان الماهية دون الوجود
معدومة وايضا لو كان الواجب موجودا لكان الوجود محمولا عليه بالاشتقاق فلم يكن وجوده
عينه لان ما هو عين الشيء محمول عليه بالمواطاه لكن وجوده عينه لما بيناه ولا تتوهم ان ما هو
عين الشيء لا يحمل عليه لما بين في موضعه انه يصدق كل حد بحسب الحقيقة واكثر انما يحمل
قولنا الباري موجود او الواجب الوجود ذاته موجود لكونهما لم يتصور ذاته له الا بالتسلسل

والاضافات حال بكون ذاته موضوعة في امثال هذه القضايا من حيث حقيقته المخصوصة بل من حيث انها
شيء ما موصوف بامور سلبية واضافية ولو تصورنا تلك الحقيقة كما هي لما كنا نحمل الموجود عليه ولا يتأتى
لنا ذلك والثالث الوجود لا يمكن ان يكون اثرا للغير في الخارج لما عرفته ولزوم تقدم الشيء
على نفسه منه وكلما لا يمكن ان يكون اثرا للغير في الخارج فهو الواجب اذ لو كان ممكنا لامكن ان يكون
اثرا له لما عرفته فالوجود هو الواجب والنقض بان الممتنع مما لا يمكن ان يكون اثرا للغير فيكون واجبا
مدفوع بانه ليس بشيء فلا يدخل في القضية الخارجية لا يقال كلما هو اثر للغير فهو قابل للوجود والعدم
ولا شيء من الوجودات الخاصة بقابل للوجود والعدم لان الوجود لا يقبل الوجود والعدم فلا شيء
مما هو اثر للغير بالوجودات الخاصة فلا شيء من الوجودات الخاصة واجبا بعين ما ذكرنا لانا نقول
الوجودات الخاصة مع الخصوصية مركبة فلا يكون شيء منها واجبا وبدونها هو الوجود المطلق والذي يرد
النقض عليه الرابع وجود الواجب عينه اذ لو كان جزءه لكان مركبا وكل مركب فهو ممكن لافتقاره
الى الجزء ولو كان خارجا عنه لكان هويته من ذاته بدون الوجود فيفتقر في التحقق الى وجوده وكل مفتقر
الى الغير ممكن واذا كان وجوده عينه فهو عين الوجود الصرف اذ لو كان غيره لم يتحقق الا بضم
الواسطة وثبوت لا خصوصية ولا عموم ولزم كون الوجود مشتركا لفظيا لمعنى لو انتفى اليه
يلزم كون الواجب ممكنا وقد عرفت بطلان ذلك من قبل ولا تتوهم بالحق ان المفتقر الى الغير
انما يكون كليا ان لو كان ذلك الغير غير وجوده اما لو كان وجوده فلا اذ لا انحدار في غاية الضعف
اذ الاحتياج معلول للامكان لما عرفت في موضعه وامتنع تحقق المعلول دون علته الخامس
ان وجود الواجب عينه لما مر ومفهوم هذا الوجود اما مفهوم الوجود المشترك بين جميع

الموجودات او غيره والثاني باطل لان مفهوم نقيض الوجود اعني السلب متحقق في جميع الماهيات
المعدومة فيكون مفهوم الوجود ايضا واحدا والا لبطل الحصر بين الوجود ونقيضه ايضا ولو كان
مفهوم وجود مخالفا لمفهوم الوجود المشترك يلزم ان لا يكون الوجود مشتركا بين جميع
الموجودات بل لفظا وذلك باطل لما مر واذا كان وجود الواجب هذا الوجود المشترك
كان الواجب هو الوجود الذي لا يكون او بعض منه امرا آخر والا لزم التركيب وهو منتف
واذا عرفت هذا ظهر عليك ان قول من قال ان الوجود يقع على وجود الواجب ووجودات
الممكنات وقوعا لا انه … ان اصطلح في ذلك ان مفهوم السلب
متعدد لان سلب كل شي مفهوم مخالف لسلب غيره بمقابل لايجاب ذلك الشي فاعلم ان سلب كل
شي وان كان مخالفا لسلب غيره لكن … فيه مطلق السلب ضرورة حمل مطلق السلب
عليهما الدال على الاشتراك وايضا اذا اعتبرنا زيدا اما موجود او معدوم لم يطلب العقل قسما آخر
بل يجزم بالحصر فيلزم اتحاد معنى كل منهما السادس الوجود الذي هو غير الواجب هو الوجود
المحض اذ لو كان غيره وليس هو العدم بديهة فيلزم الواسطة فان قلت انما يلزم الواسطة
اذ لو لم يكن الوجود الواجبي موجودا بالوجود المحض قلت الوجود الواجبي ان توقف على الوجود
المطلق في الخارج لا يكون واجبا وان لم يتوقف عليه فيه يلزم بواسطة تعالى عن هذا يلزم ان
يكون كل واحد من الوجودات الخاصة من حيث هي خاصة هو الوجود المحض ويكون واجبا اذ لو كان
غير هذا الوجود وليس هو العدم لزم الواسطة قلنا نقول انما يلزم الواسطة ان
لو لم يكن موجودا بالوجود المحض لكنه موجود به فيتوقف عليه ولا امتناع فيه وانما امتنع

هذا في الوجود الواجب فقط السابع الوجود واجب اذ لو امكن لكان قابلا للتقسيم او نقيضه
ولا امتناع هذه فان قلت هذه القسمة في نسبة المتصور الى الوجود ولا نسبة الشي الى
نفسه اذ النسبة تقتضي التغاير قلت باطل ما بل عند من يقول يكون الوجود زائدا
واما عند من يقول بكونه عينه فلا وذلك ظاهر ولا يمكن خروج الوجود عن احد هذه الاقسام
والا يلزم ارتفاع النقيضين لان هذه القسمة دايرة بين النفي والاثبات وايضا على هذا
… يعلم كل ما يتصوره العقل انه تقتضيه ذاته وجوده في الخارج فهو واجب لانه وجود الواجب
عينه ولا اثنينية فان قلت الوجود ثابت للممكن وهو الوجود المطلق مع حيث الاثنينية
… قلت وجود الممكن كذلك فيكون واجبا لذاته … ان لا يكون الواجب واجبا لاحتياجه
الى الوجود المطلق فان قلت نحن لا نقول … بل نقول الوجود الذي لا اول لوجوده
هو الواجب قلت هذا ايضا يقتضي الاثنينية فان قلت لم لا يجوز ان يكون الوجود واجبا
وحكمنا معا قلت الثاني باطل … لا اول وهو المطلوب الثامن الواجب تعالى هو
الوجود المحض لانه كلما انتفى الوجود الذي هو عين الواجب الا لزم الواسطة
لانه ليس وجوده ليس العدم ولا ملزوما له والواسطة منتفية وايضا يلزم ارتفاع النقيض
ويكون الاخص دون الاعم وذلك باطل لما مر واذا كان كذلك فكلما انتفى الوجود الذي
هو عين الواجب لم ينتف الوجود المحض بحكم عكس النقيض فيلزم ان يكون الوجود المحض
عين الواجب والا كان لان ماله صورة و اذا كان لان … فيه هو حيا لا اسماء الواجب
لان اسماء الله … لاشتمال الملزوم فيلزم توقف الواجب على غيره وهو محال التالي

الوجود زائد على الماهيات كلها لما مر ولانه لو كان عين الماهية او جزءا لها وكان من الاجزاء المحمولة
لكان محمولا عليها بالمواطاة وذلك باطل اذ لا يصدق لا شيء من الماهية بموجود لا بما هي هي ليست
المنفي وان سلم بطريق التقييد فالجواب السلب لكل شيء وقد تقرر هذا في موضعه لا يقال
الوجود في نفسه ماهية من الماهيات فيصدق بعض الماهية موجود فلا يصدق نقيضه لامتناع ذلك
لانا نقول ان اريد به انه ماهية من الماهيات اي كونه ماهية عارضة له فهو صحيح لا ينافي ما ذكرنا
بل يعضده وان اريد ان الماهية نفسه او داخل فيه فهو ظاهر البطلان وان كان من الاجزاء الغير
المحمولة وكان جزءا لكلها لزم انتفاء البسيط والتالي باطل لان انتفاءه يوجب انتفاء المركب وذلك
يوجب نفي شيء بيان الملازمة ان كل ماهية فرضت في تكون مركبا من الوجود ومن ماهية او اكثر فلو
الوجود جزءا للجنس فكذا اجزاء الجنس وسلم جزءا وان كان جزء البعض دون البعض فكان من الاجزاء
الغير المحمول يلزم اجتماع النقيضين لان ما هو غير الوجود ويكون جزءا آخر للماهية اما العدم او ملزومه
انتفاء الواسطة لا يقال لم لا يجوز ان يكون الجزء الآخر موجودا لانا نقول اعتباره معه اما بالجزئية
فيلزم ان يكون الوجود جزء الماهية وجزء الجزء للماهية فيكون الشيء الواحد في حالة واحدة
جزء الشيء واحد من تين وهو محال واما لا بالجزئية فيلزم المحال المذكور فان قلت هذا لا يجوز
تركيب الموجود من الوجود والماهية قلنا التركيب عقلي لا خارجي لما عرفته فان قلت
فما ذكرناه ايضا كذلك قلت في لا يكون في الخارج الا الوجود ويكون واجبا لما مر غير مرة
لا يقال هذا الكلام انما يتم على كون الوجود زائدا على الماهية فما ذكرتم من ان الوجود عين الماهية
في الخارج لانا نقول معنى كونه عينا لها في الخارج هو انه لا متمايز عنها في الخارج لان التركيب

ليس خارجيا بل ذهنيا فقط لانه عين لها على التحقيق ومعنى كونه زائدا عليها هو انه ليس عينا لها
ولا جزءا منها على التحقيق واذا كان الوجود زائدا على الماهيات كلها يكون واجبا لذاته الواجب
ماهية من الماهيات لا احتياجها في التحقق الى الوجود ولا وجود غير هذا الوجود والا يلزم الواسطة
ولا موجود ابدا الوجود لتركبه ولا يوجد غير هذا الوجود فهذا يلزم منه الواسطة
ولا احتياج في معاد لا عدما ولا معدوما وذلك ظاهر فهو الوجود الصرف والا يلزم عدم
الواجب وهو محال العاشر لو لم يكن الواجب هو الوجود لكان هو العدم والتالي
باطل ضرورة وكذا المقدم فيكون الواجب هو الوجود بيان الملازمة انه لا واسطة
بين الوجود والعدم والا لبطل الحصر العقلي الصحيح بين الوجود ونقيضه وليس كذلك اذ
لم يبطل العقل حتما اعني عند قولنا زيد اما ان يكون موجودا او يكون معدوما بل يحكم بالحصر
واذا لم يكن بينهما واسطة فاذا انتفى احدهما عن الواجب ثبت له الاخر والا يلزم ارتفاع
النقيضين واندفع لك جواز ان يكون الواجب غير الوجود وثبت له الوجود ضرورة فاندفع
عنك ما عرفته من قيل واياك والظن بان الموجود والمعدوم والماهية غيرهما فيكون بينهما واسطة
لان الموجود والمعدوم لا يكونان بدون الوجود والعدم والماهية غيرهما فيكون بينهما
واسطة لان الموجود والمعدوم لا يكونان بدون الوجود والعدم والماهية ان اخذت مع
الوجود فهي موجودة وان اخذت بدونه فهي معدومة فلم يلزم الواسطة وما قيل انه لا واسطة
بين الموجود والمعدوم فهو ليس بشيء اذ الوجود والعدم نفسهما ايضا لو احد منهما ذا لا فتلزم له
اي على عينه ما هو في الخارج فهو اما الواجب او الجوهر او العرض لانه اما واجب او لا والثاني

اما في موضوع لذلك والوجود ليس بجوهر ولا عرض لان الجوهر موجود
لا في موضوع والعرض موجود في موضوع والوجود ليس بموجود
زد الموجود في الخارج ما له مفهوم مغاير للوجود والوجود ليس كذلك ولان
الجوهر ماهيته ما تقبل ان العدم والوجود ليس كذلك فيكون الوجود واجبا فان قلت لو ان الجوهر
موجود او كذا لكون العرض موجودا ليس يقتضي احد منهما بل من عوارضهما قلت هذا انما لا يعتبرنا
لان الوجود لا يحمل على شيء منهما بالمواطاة فلا يكون نفس شيء منهما ولا نظير على اخي ان الوجود امر
اعتباري لا تحقق له في الاعيان لانك قد عرفت من قبل انه ليس كذلك الثاني عشر الوجود واجب
لذاته والا لامكن ارتفاعه في حد ذاته اما الملازمة فظاهرة لا يقال لم لا يجوز ان يكون الواجب نوع
ممكن الارتفاع فان المعلول الاول للواجب ممكن مع انه لا يجوز ارتفاعه لان جواز ارتفاعه يستلزم
لجواز ارتفاع الواجب بناء على ان عدم المعلول معلول لعدم العلة وامتنع تحقق المعلول بدون تحقق
العلة لانا نقول قولنا في حد ذاته انه يدفع هذا لان المعلول الاول ربما لا يجوز ارتفاعه من حيث
هو معلول للواجب لا من حيث ذاته واما بطلان التالي فلانه لو ارتفع وجب سلب الوجود الواجبي
عنه لما عرفت من الوجوه ونقيضه مرتفع بالضرورة يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال ولانه اذا
ارتفع فلا يخلو من ان يبقى الوجود الواجبي او لا والثاني ظاهر البطلان فكذا ما هو مستلزم له والاول
يوجب كون الوجود مشتركا لفظا لا معنى ويوجب ثبوت الواسطة وثبوت الاخص عند انتفاء
الاعم والكل محال الثالث عشر ان ما هو غير الوجود يحتاج الى الوجود في التحقق وذلك ظاهر
وهو لا يحتاج فيه الى الغير اصلا فيكون واجبا اذ لا سبيل الى الممتنع اصلا ولو كان ممكنا لاحتاج فيه الى الغير

مرددة وانما غيره ليس بواجب لما عرفته فهو واجب والا لزم عدمه وهو محال وان كان الظن
ان ما هو غير الوجود لا يحتاج الى الوجود المقول بالتشكيك بل الى وجوده الخاص به لان الغير في الخارج
لو لم يحتج اليه لجاز ان يوجد بعينه ودون نقيضه فيلزم جواز ارتفاع النقيضين منه وهو محال
لا يقال لم لا يجوز ان لو لم يحتج اليه في الخارج لجاز ان يوجد بدونه فان الثلاثة مثلا لا تحتاج الى الفردية
في الخارج ومع هذا لا يجوز ان يوجد بدونها لانا نقول الفردية من لوازم ماهية الثلاثة فتحتاج الى الفردية
في الخارج ايضا لان ارتفاعها عنها في الخارج مستلزم لارتفاع الثلاثة لان ارتفاع اللازم يستلزم لارتفاع
الملزوم ولا يتوهم ان الوجود من لوازم ماهية الواجب فلا يحتاج في الخارج لان العرض اللازم للشيء
يتحقق بعد ذاته فانه من معلولاته والوجود يمتنع ان يكون من معلولات الماهية لوجوب تقدم العلة على المعلول
بالوجود لا يقال كون الماهية علة يقتضي كونها مؤثرة من غير اقترانها بالوجود لانها لو اقترنت به
لم يكن وحدها علة بل هي مع الوجود ولا يلزم من ذلك كونها معدومة بل انما يكون مؤثرة من حيث هي هي
لا من حيث هي موجودة او معدومة لانا نقول ان عدم الوجود مع الماهية عند اقتضائها صفة لا تقتضي
انفكاكها عن الوجود حالة الاقتضاء فان انفكاكها عن الوجود وهي محال فضلا عن ان يكون مؤثرا فان
لا يتصور كونها مؤثرة في الوجود الذي لا ينفك حالة التأثير عنه فان قلت لا يحتاج الغير الى الوجود
بل الى العلة وانما جاز ان يكون الوجود غيره معا اتفاقا قلت لم يحتج اليه في التحقق لامكن ان يتحقق
دونه وذلك باطل ضرورة ولو جاز ان يكونا معا يكون الغير موجودا مع الوجود لا بالوجود فله
وجود آخر ولا يتوهم جواز كون الغير من حيث هو هو مع الوجود لان الغير بدون الوجود معدوم
فلا يكون مع الوجود اذ المعية في الوجود تقتضي الوجود ولو سلم فاحتياجه من حيث الماهيات

لا من حيث الذات فان قلت وجود الممكن في التحقق يحتاج الى الماهية والعلة فكيف يتحقق ذلك
الوجود لا يحتاج فيه الى الغير وايضا لو لم يجب وجود الممكن لم يترجح وجود الممكنات بلا مرجح
قلت الوجود عند التحقق فلا يحتاج فيه الى الغير اصلا سواء انضم الى الماهية او لا وسواء اعتبر
العلة او لا وهذا ضروري ووجود الممكنات لا يحتاج في التحقق الى مرجح بل المحتاج الى المرجح ماهياتها
كما عرفته السابع عشر الوجود مؤثر على الاطلاق لانه مؤثر في ايجاد كل موجود وهو ظ ولا يؤثر فيه احد
والا يلزم تقدم الشيء على نفسه وكل ما هو مؤثر على الاطلاق فهو واجب اذ لو كان ممكنا لكان اثرا
ضرورة فالوجود واجب وهو المطلوب لا يقال الوجود انما يؤثر في ايجاد الموجودات بمعنى توقفها
في التحقق عليه والماهية ايضا مؤثرة بهذا المعنى لانا نقول لما كانت الماهية متوقفة في التحقق على
الوجود لم يتوجه النقض بها لا يقال لا نم ان الوجود مؤثر في ايجاد الموجود بل الوجود هو الاثر اذ
الصادر عن المؤثر الى الوجود لا اثر لانا نقول الوجود من حيث هو هو يمتنع ان يكون اثرا والا لزم
تقدمه على نفسه لما عرفته مرارا والوجودات الخاصة انما تكون اثارا من حيث الماهيات التي لا توجد
هي عليها خارجا لما عرفته لا من حيث هي هي لانها دون الماهيات نفس الوجود من حيث هو هو لما عرفته
الخامس عشر مجموع الوجودات هو الواجب لذاته والا لكان ممكنا وكان فردا من افراد الوجود لان وجود
الواجب في الخارج واجب ايضا فهذا الفرد اما ان يكون نفس مجموع الافراد او داخلا فيه او خارجا
عنه والاول محال لامتناع ان يكون الجزء عين الكل وكذا الثاني لامتناع كون الشيء داخلا في نفسه وكذا الثالث
لامتناع كون الشيء خارجا عن نفسه فثبت ان مجموع الوجودات واجب لذاته ومجموع الوجودات هي
نفس الوجود المطلق اذ هو عينها فالوجود واجب لذاته وهو المطلوب وههنا بحث

الوجود لا يقبل العدم لامتناع ان يكون الشيء قابلا لعدمه فيكون واجبا اذ لو كان ممكنا لكان قابلا له
بان العدم لا يقبل العدم لامتناع ان يكون الشيء قابلا لنفسه فيكون واجبا اذ لو كان ممكنا لكان قابلا
لا غير متوجه لانه لا يقبله بمعنى عروضه له لانه امر خارجي لا يقبله حتى يعتقد وكيف وهو لا شيء بخلاف الوجود
فانه خارجي لما عرفته مرارا ولا يتوهم ان وجود الممكن قد ينعدم لان ذلك خ بل انما ينعدم الماهية بواسطة
قطع تعلق الوجود عنه لا بواسطة تحول الوجود وعدمه فان قلت جاز ان يكون الشيء قابلا لعدمه فانه
يصدق المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وامتناع الحكم قابل للحكم لان الحكم بامتناع الحكم حكم قلت
هذا مع انه ليس كذا انما يكون في الذهن لا في الغير فان قلت جاز الفنا على النفس وهو عدمها فيكون قابلة
له قلت لا نجوز عليها الفنا والا لكان العدم فيها حال الوجود بالقوة واذا خرج الى الفعل وجب
ان يكون النفس مع فنائها موجودة لامتناع وجود المقبول من حيث هو مقبول بدون القابل
حيث هو قابل بل هذا خلف فان قلت فعلى هذا التقدير لا يكون العدم جائزا على موجود اصلا
قلت العدم لا يجوز على وجود لا على موجود اذ العدم جاز على كل موجود يكون حالا في محل فيكون في
محله قوة انعدام ذلك الشيء الموجود عنه فاذا خرج انعدامه الى الفعل كان المحل باقيا بعد انعدام
عنه السابع عشر ان كون الوجود مقولا بالتشكيك لا ينافي كونه اعتباريا معدوما في نفسه اذ لو كان
الوجود معدوما دال المعدوم مستلزم للعدم ضرورة كان الوجود مستلزما للعدم الذي هو نقيضه و
ايضا يلزم اجتماع النقيضين فاذن الوجود ليس باعتباري وهو ليس بمركب لما بيناه واذا كان
كذلك يكون هو واجب لذاته لان كل ما هو غير الوجود فهو اعتباري او مركب ذهنيا لان غيره اما العدم
او المعدوم او الموجود والاولان اعتباريان والثالث مركب عقلي في ذلك ظ ولا شيء من الواجب باعتباري

اذ لو كان بالضرورة يصح ان يقال لا شيء مما هو غير الوجود بالواجب وانعكاسه يصدق قولنا لا شيء
من الواجب بما هو غير الوجود ويلزم منه ان يكون الواجب هو الوجود لان السالبة المعدولة المحمول عند
2. وجود الموضوع مستلزمة للموجبة المحصلة الثاني ان غير الوجود قديم اذ لو كان حادثا لاحتاج
العلة موجودة قبله وينتج منه تقدم الوجود على نفسه وغير الوجود يحدث لاحتياجه في التحقق
اليه وكل محتاج محدث ولا تنقض بالحق لعدم احتياج الدليل الى الوجودات الخاصة التي هي
معروضات الوجود المطلق لانك عرفت فساده من لزوم الواسطة بين الوجود والعدم و
جواز ارتفاع النقيضين وحينئذ يلزم كون الوجود مشتركا لفظيا لا معنويا والتوالي باطلة
لما عرفته واذا كان الوجود قديما وغيره محدثا يكون الوجود واجبا لوجوه ثلثة الاول انه
لو لم يكن واجبا وغيره ليس بواجب لكونه محدثا لما بيناه لزم انتفاء الواجب اللازم منتف
والثاني ان الواجب قديم ولا شيء من غير الواجب بقديم ينتج من الثاني لا شيء من الواجب بغير
الوجود فالواجب هو الوجود لاستلزام هذه السالبة تلك الموجبة والثالث الوجود
قديم وكل ما هو قديم فهو واجب لذاته اذ لا قديم سواه لان غير الواجب مفعول ضرورة و
الفاعل من حيث هو فاعل وان كان متصفا الى المفعول فانه بالذات ولانه يجب ان يتقدم
ذات المفعول لا يجوز ان يسا [illegible] الوجود فاذن المفعول من حيث هو مفعول يجب ان
لا يكون ازليا ولا ازلي من حيث هو ازلي يجب ان لا يكون مفعولا فلا ازلي المعلول بحسب ذاته
تعلم بما مر من هذا امتناع كون العالم اي غير الوجود ازليا لانه لا انه لو عين محتاج الى الفاعل
لما بيناه فلو تقدم ايضا من الموجودات ازليه لم يكن لها فاعل والتالي باطل للوجه الثالث

تقرير آخر يكشف ان الواجب قديم خارجي وكل قديم خارجي هو الوجود فالواجب هو الوجود وهو المطلوب
خاتمة اعلم ايها الاخ المخصوص بالفكر الصايب والذهن الثاقب ان الوجود المحض اذا لم يكن
حسنا لما سبق فيما اضافه امر سلبي اليه بما اسحق الجنسية واذ لا جنس له ولا فصل فلا حد له
واذ لا واجب غيره فلا بدل له ولما كان بريا عن الموضوع فلا ضد له ولا مثل له اي واذ لا انفعال لعدم
جسمية فلا عين له ولا اشارة اليه الا اشارة عقلية وهو الوجود المحض فلا ذات في نفسه
اعوج الا هو واذ كل هوية شرح من بعده فلا يعلى الا طلاق لا هو ولما امتنع فيه القسمة على
الاعتبارات فهو الواحد المطلق وهو الحق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الثابتة له فلا احد
بالحقيقة من حقيته وجوده خصوصيته وهو الخير المحض باعتبار انه تتشوقه كل شيء ومنه جوده
فان قلت فما السبب في ايجاد الموجود المحض للخليقة قلت ان ظهور الشيء اما ان يكون بنفسه وذات
كالاشياء المحسوسة التي تتجلى لنا بذاتها واما باثارها صادرة عنه كالمعقول الدال على فاعله
والاول بالحق ليس مما يكون ظهوره بنفسه فاذن لا يظهر الا بنسبة الاثر ظهور معلوله واذا
كان ظهور ذاته متعلقا بحصول معلوله فاذن اما ان يختار ان لا يظهر ذاته اصلا فلا يعرف
ابدية فلا يحقق وجوده وحكمته واما ان يختار نقيضه ومعلوم ان اختياره الظهور اسرف
لنقيضه اذ هو مما يناسب الوجود ومقابله مما يناسب العدم والحكيم للحق ابدا يختار الافضل من طرفي
الامكان متصفا بتمام جوده ومراتبه كمالا فتربية ولا يجوز ان يختار اردلهما وذاته حكيم حق فاذن
سبب ايجاد الوجود المحض للخليقة هو اختياره الافضل من طرفي ظهور ذاته ولا ظهوره ولهذا
المعنى ذكرنا ما ذكرناه والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **القسم الثاني في اللواحق** اعلم

ايها الاخ المسدد بتحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق اني انبه ان اورد في هذا القسم ما يوجب التماسك
اورده فاضل من فضلاء عصرنا وهو المولى المعظم الاعلم نور الملة والدين النسفي رحمه الله في رسالته
في هذا المطلب ولا اعرف لفظه وعبارته واذكر ما يرد عليه لانه افرط في الرد كحل الله بصيرته
بنور اليقين قال في اول الرسالة قد اشتهر النقل عن جميع مشايخ الصوفية ان الموجودات انما
تختلف بالتعينات وهي امور اعتبارية لا تحقق لها في الاعيان لما بين في موضعه فخصوصيات الموجودات
لا تحقق لها في انفسها فالموجود هو الوجود المطلق الذي هو واجب لذاته وتقرر منه ما قال
كبارهم انه لا موجود سوى الله تعالى ثم اعترض على هذا النقل بانا لا نم ذلك فان الموجودات قد
تتباين بذواتها وقد تختلف باجزائها وقد تتفاوت بالتعينات لما بين في موضعه فحصر التباين
في التعينات باطل انما تتباين بها افراد النوع الواحد فقط ولا نسلم ان التعينات امور اعتبارية
بل وجودية عند قوم واما انه لا موجود سواه فان عنى انه لا موجود بذاته سواه فمسلم وان عنى اعم
منه فممنوع وسفسطة وكلام السوفسطائي اخرجه عن كلام الموحدين ابعد اقول ان تعلم
يا اخي جعلك الله واياي ممن يلوح من صفحات وجوههم شرط الوجدان ويتم على مكنون سرائرهم نضارة
العرفان انه لو اشتهر النقل على هذا الوجه الذي ذكره فان فيه كلاما كيف يصح الاعتراض عليه بقوله
لا نم كذا او لا نم كذا لان النقل انما يكون على سبيل الحكاية ولا دخل عليها بهذا الوجه لا يقال
هذا النقل المشتمل مع الدليل الدال عليه والاعتراض على الدليل لا على المبحث الذي هو محل الادخل
عليه لانا نقول قوله ان الموجودات انما تختلف بالتعينات هو المبحث قطعا وقد اعترض عليه
بقوله لا نم ذلك فان الموجودات قد تختلف بذواتها واجزائها فالحصر في التعينات باطل وعلى

لا موجود الا هو

تقدير اشتهار النقل المشهور هو ان الوجودات قد تختلف بالتعينات لا الموجودات وبينهما فرق
لما عرفته وستعرفه ولئن سلم هذا فيكون الوجودات قد تتباين بذواتها وقد تختلف باجزائها
لانا في قوله بجواز تباين بعض التعينات وتماثل بعضها بنوع بعضها وعروض نوع منها لنوع
آخر مع الاشتراك في مطلق التعين واذا كان كذلك فقد يكون بعض الموجودات مباينا لبعض وقد يكون
مماثلا له اذ الموجود ما له الوجود وهو مركب عقلي والمجموع المركب من الوجود واحد المتباينين
مباين للمجموع المركب من الوجود والمباين الآخر لاستلزام تباين الجزء تباين الكل كذا التماثل
وقوله وانما تتباين التعينات افراد النوع الواحد فقط مسلم والوجود كذلك لان الوجود
معنى واحد كلي فلا بد له من افراد يكون هو عينها لان كل واحد من الكليات اما عين او جزء حقيقي
بالنسبة الى حصصه كما بين في موضعه فيكون واحدا بالنوع ولا يكون التباين في افراده الا
التعينات واياك والظن ان الوجود عرض عام للوجودات الخاصة اذ لو كان كذلك لجاز
رفعه عنها بالضرورة ولا احتاج الوجود الواجبي الى غيره وهو باطل وذلك يستلزم جواز
ارتفاع النقيضين اذ العدم المطلق مرتفع ضرورة فلو جاز تحقق الاخص دون الاعم وا
عن قوله لا نم ان التعينات امور اعتبارية بل وجودية عند قوم هو ان تعينات الوجود بالضرورة
غير الوجود والوجود لا يكون لها تحقق في ذاتها لامتناع التحقق بدون الوجود فيكون اعتبارية
لانها اما معدومة او موجودة في العقل فقط واما لو وجدت التعينات في الخارج لكان تعينها لها
نوعيه فيكون تشخصها زائدا عليها ويلزم التسلسل في الامور الموجودة معا المرتبة وهو محال
لما بيناه في شرح الصحائف الالهية ولا نتوهم يا اخي جواز ان يكون تحقق التعين بعد ماهيته لا

ما هو موجود في الخارج فله ماهية نوعية نتصورها بلا مانع من الشركة ومن حيث هو موجود متشخص نتصور
مانع منها قلنا لم لا يجوز ان يكون التشخص امرا زائدا على الماهية النوعية والتشخص اذا كان موجودا في
الخارج يكون حاله كهذا الحال فيكون تشخصه ايضا زائدا على ماهيته النوعية ويلزم التسلسل ونحو
فثبت ان التعين هي الامور الاعتبارية التي هي من المعقولات الثانية لانها من العوارض التي تلحق المعقولات
الاولى في الذهن ولم يوجد في الخارج ما يطابقها وانت تعلم ان المنع على قولهم التعينات امور اعتبارية
لما بين في مظانه على سبيل النقل مع حكمهم بها وجودية عندهم خارج عن ذات البحث والتحقيق ايضا مع انه
امر حقيق بان يتبع والجواب عن هذا واما انه موجود سواه فان عنى انه موجود بذاته سواه ثم نسلم
وان عنى اعم منه فممنوع وهو ان مرادهم هو الاول لا غير لانهم صرحوا بقولهم انه ليس في الخارج حقيقة
الا الوجود الصرف في فيضه وهو الوجود الذي صارت الماهية موجودة لان غيرهما امر اعتباريات
العقلية اذ ليس له تحقق في حد ذاته ضرورة كما عرفت في السوابق ولا ريب انه ليس للعقل بانفراده تحقق
مغاير لتحققه بل هو هو قبل التعلق وهو هو بعده ايضا عند التحقيق فعلى هذا قطعوا النظر عن الكثرة
ولم يعلموا الا واحدا ولم ينظروا الا على واحد وهو الوجود البحت جعلنا الله واياك ايها الاخ
الدراك من العارفين لفضله ومن جوده ثم قال وقد خطر لنا في سالف الزمان على هذا المطلوب
مبحث واجب الوجود
دلائل نعماؤها انا نذكر تقريبا فلنوردها في هذه الاوراق وهو ان الوجود المطلق واجب
لذاته وذلك بوجوه الاول لو كان الوجود ممكنا لكان واجبا اذ لا بد له من علة موجودة نظرا
الى معناه وهي نفس ماهيته لامتناع ان يكون عدما من افراده للزوم الدور ولتقدم الوجود على
نفسه وهو موجد مغاير له ولافراده ضرورة ان المغاير لها معدوم وما كان علته نفس ماهيته فلو

واجب لذاته ثم نوجد في اللازم او الملزوم لتلزم المطلوب اقول يرد على الوجه الاول ان نقال الملزوم
وهو كون الوجود ممكنا اما ثابت او لا فان كان ثابتا فاللازم وهو كونه واجبا ثابت ضرورة وان
لم يكن ثابتا يكون الوجود واجبا لانه موجود ليس بممكن فكل ما هو كذلك فهو واجب فان اللازم اذا ثبت
ثبت المطلوب وان انتفى انتفى الملزوم ويلزم منه انتفاؤه كونه واجبا لما ثم اعترض على دليله بان
الوجود انما يحتاج الى علة موجودة لو كان موجودا وهو ممنوع كيف ولو وجد لزم التسلسل ثم سلم انه
يكون ماهيته علة له والا لتقدم الشيء على نفسه بالوجود ثم حينئذ تقدم العلة على معلولها بالوجود
ضرورة اقول ايها الاخ جعلك الله من العباد الذين هم خواص اهل الوداد الجواب عن هذا الاعتراض
هو ان الوجود ليس من الامور الاعتبارية بل من الامور الخارجية اذ لو كان من الامور الاعتبارية لم يكن
هو بنفسه في الخارج اصلا فلم يصدق شيء منه على شيء ونقيضه اعني السلب المطلق ليس في الخارج اصلا
فلزم ارتفاع النقيضين في الخارج ايضا ولو لم يكن هو في الخارج يلزم ان لا يوجد موجود اصلا لان انتفاء
المطلق مستلزم لانتفاء المقيد واذا كان الوجود من الامور الخارجية وفرض كونه ممكنا لا بد وان يحتاج
الى علة موجودة حتى يتحقق في الخارج فعلم مما ذكرنا ان الوجود على تقدير امكانه يحتاج الى علة موجودة
وقوله ولو وجد لزم التسلسل ممنوع لان الوجود قد يوجد في الذهن والموجود في الخارج فهو موجود
في الخارج ولم يلزم منه التسلسل وايضا قد عرفت في السوابق معنى كون الوجود موجودا وانت
تعلم ان قوله ثم يمتنع ان يكون ماهيته علة له والا لتقدم الشيء على نفسه بالوجود مما لا يضر في اثبات
المطلوب لان ماهية الوجود اذا امتنع ان يكون علة له وغيرها ايضا يمتنع ان يكون علة له لما ذكرنا
فيكون الوجود واجبا اذ لو كان ممكنا لامكن ان يكون له علة ضرورة فعلم من هذا ان الاولى ان

ثم ان تقرير الدليل لو كان الوجود ممكنا لكان له علة والتالي باطل ثم اجاب هذا الفاضل عن اعتراضه
بان الوجود موجود لامتناع اتصاف الشيء بما يتصف بنقيضه ولوجب كون المتصف بالوجود
متصفا بالمعدوم ولزم ان لا يوجد موجود اصلا ولزم التسلسل فان وجود الوجود عينه
ولزم المقدمة الكلية وهي وجوب تقدم العلة على معلولها بالوجود بالضرورة فان ذلك واجب
فيما كان المعلول مباينا عن ذات العلة لا في الملاقي كما عرفته ولا ان يراد على هذا التقدير ثم
اعترض على جوابه هذا حتى سمى الاعتراض الاول بحاله ولا يتم الدليل عنه وانما يمتنع امتناع
الاتصاف وانما يمتنع ان لو لزم منه اتصاف الشيء بنقيضه وليس كذلك فان الجسم متصف
بالمتحرك الموصوف بالسريع والبطيء مع عدم اتصافه بهما ثم لا نسلم كون الوجود المطلق
غير موجود في الغير ان لا يوجد مطلقا لعدم استلزام نفي المقيد نفي المطلق لعدم مطلقه ولم لا مقام
اتصافه بالمعدوم بل يتصف بالموصوف به ولا يلزم اتصافه به لما مر انفا وقال هنا
آخر وهو ان الوجود اعتبار عقلي لا يجيء فلا يوجد فضلا عن ان يكون واجبا لذاته
وما ذكره من ان وجود الوجود عينه ووجود غيره زايد فهو تحكم مسلما تحكم بارد يحمل فساده
ولكن التفصيل للعلة جيدا فاسد لان فيضان الوجود من العلة يقتضي حصولها مطلقا اقول
انت تعلم بالحق اعلمك الله الجواب المعارف لا يليق ان الجواب الذي ذكرته في دفع الاعتراض
الاول كان مما انا بصدده لكني اريد ان ابين ما وقع في الاعتراض الثاني الضار الجليل ليكون
ذلك حجيبا لكل محقق للحقايق فاعلم ان مفهوم نقيض الوجود اعني العدم متحد في جميع
الماهيات المعدومة لان عدم كل شيء وان كان مخالفا لعدم غيره لكنهما مشتركان في مطلق

العدم بضرورة حمل مطلق العدم عليهما الدال على الاشتراك فيكون المعدوم متصفا بالعدم فيمتنع
بدون العدم لانه جزؤه او لانه هو اذا كان كذلك فلو اتصف الوجود بالمعدوم لاتصف بالعدم
لان المعدوم عدم خاص في الحقيقة والمتصف بالاخص متصف بالاعم منه ضرورة ويلزم منه اتصاف
الشيء بنقيضه فقوله لا يمتنع اتصاف الشيء بما يتصف بنقيضه وانما يمتنع ان لو لزم منه
اتصاف الشيء بنقيضه وليس كذلك فان الجسم متصف بالمتحرك الموصوف بالسريع والبطيء مع
عدم اتصافه بهما قلنا اتصاف المتحرك بالسريع في الحركة والبطيء فيها لا بالسريع والبطيء مطلقا
وهو ظاهر ولا شك في اتصاف الجسم بالسريع في الحركة والبطيء فيها ايضا قوله ثم لا نسلم كون
الوجود المطلق غير موجود في العين ان لا يوجد مطلقا حتى يلزم منه اتصاف الشيء بنقيضه
لعدم استلزام نفي المقيد نفي مطلقه فيه ما فيه لان الوجود اذا لم يكن في العين اصلا لا يكون
متصفا بنفسه وهو محال ووجوده في الذهن لا يقتضي وجوده في العين والوجود الحقيقي
وقوله لم لا اتصافه بالمعدوم اي اتصاف المتصف بالوجود بالمعدوم بل يتصف بالموصوف
به اي الوجود ولا يلزم منه اتصافه به اي بالمعدوم لما مر انفا قد عرفت ما فيه فلا نعيده ولان
المعدوم على تقدير ان يكون الوجود موجودا لازم للموجود اذ لا واسطة بينهما فكيف يتحقق
الوجود دونه وقوله ان الوجود اعتبار عقلي فلا يوجد فضلا عن ان يكون واجبا لذاته فيه نظر
ظاهر لان الوجود لو كان اعتبارا عقليا لم يوجد في الخارج ويلزم منه ارتفاع النقيضين
وهو الوجود والعدم عن الوجود الواجبي واللازم باطل وقد عرفت في السوابق ما لا يحتاج
هنا الى الزيادة على هذا وقوله وما ذكر من ان وجود الوجود عينه ووجود غيره زايد

فهو تعرفه مسامحة حكم بارد ليس بشيء لما عرفته في السوابق ولان هذه المعرفة واجبة اذ الوجود
لا يحتاج الى نفسه وغيره يحتاج اليه في الخارج ولان غير الوجود يحتاج اليه في التحقق وهو لا يحتاج ح
الى الغير فيه لانه عين التحقق وهو ظ فوجوده عينه يعني هو عين الوجود لا ان هيهنا
شيئين صارا شيئا واحدا وقوله وكذا تعقل العلة خيال فاسد لان نقيضان الوجود
من العلة يقتضي حصوله لها مطلق كلام صحيح وان كان في قوله يقتضي حصوله لها بحث لان
حصول الوجود للعلة يقتضي ان يكون زايدا عليها وذلك باطل لانها بدون الوجود ليس بشيء
فان قلت جاز ان يكون العلة وجودا خاصا حصل له الوجود المطلق قلت قد عرفت
ان الوجود الخاص لو احتاج اليه لم يكن واجبا والا يلزم امكان ارتفاع النقيضين ثم
قال الثاني الوجود لا يقبل العدم لذاته لرجوعه الى الجمع بين القابل والمقبول فالامكان
منافيا له هذا لكن يلزم الجمع بينهما ح وهو محال لكل ممكن لذاته يقبل العدم نظرا الى معناه
وينافي اللازمين ملزوم ينافي الملزوم وحينما فيكون الوجود واجبا لذاته وقال ان قلت
يقتضي هذا ان لا يتعدم موجود اصلا وفساده ظ قلت هذا ممنوع فان ما يعدم هي
الماهية او اتصافها بالوجود ثم الزايل في المركب منهما لاجزاء او مجموعها وهو امر اعتباري في
عند بيان ان الوجود نفس الماهية يلزم ان يكون كل موجود واجبا لذاته اذ لا يقبل شيء
منها العدم ح اقول اعلم ان المرحل انه روح الكلام في فضاء القرب طيبا وان في
قوله وعند بيان ان الوجود نفس الماهية يلزم ان يكون كل موجود واجبا لذاته اذ
لا يقبل شيء منها العدم ح نظر لانه لم يبين اصلا ان الوجود عين الماهية كما ستقف

عليه ولو سلم ذلك فلا يخفى ان يكون مراده منه انه نفس الماهية في الخارج دون الذهن
او في الخارج والذهن معا فان كان الاول لم يلزم منه ان يكون كل موجود واجبا وذلك
ظاهر وان كان الثاني يلزم منه ان يكون كل وجود واجبا لا كل موجود وبينهما فرق ظ
وان اراد منه بيان ان الوجود هو الواجب لذاته لم يلزم منه ان يكون كل موجود
واجبا لان الموجود ماله الوجود وهو اما الماهية او المجموع المركب من الماهية والوجود
وليس شيء منهما بواجب اصلا بل الواجب هو الوجود فقط لما عرفته ثم اعترض على دليله
بان قوله ان الوجود لا يقبله ممنوع ان عنى به انه يمتنع ان ينعدم في نفسه ويرتفع عن
العين والجمع انما يلزم ان لو كان هذا الانعدام بعروض العدم له لكن هو بانتفائه
ورفعه في نفسه لم قلتم انه محال فانه اول المسألة وسلم ان عنى انه لا يعرضه العدم والملزم
منه ان لا ينعدم ولا يرتفع في نفسه اقول يا اخي خلصك الله من مصايد الهوى في سفاهة
لما نعني يحقق لنا الوجود لا يقبل العدم انه يمتنع ان ينعدم في نفسه ويرتفع عن العين قوله لم
قلتم انه محال فانه اول المسألة قلنا هذا محال لوجوه اربعة الاول لان ذلك يستلزم لا العدم الواجب
لان ارتفاع المطلق موجب لارتفاع المقيد ضرورة واللازم باطل فانه وقت الوجود المطلق
عارض الوجود الواجب ولا يلزم من ارتفاع العارض ارتفاع معروضه قلت قد بينا
بطلانه في السوابق ولانه يلزم منه ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم المطلوب ويلزم
منه ان لا يكون الوجود مشتركا معنى بل لفظا وكلا الامرين باطل لما عرفته والثاني
ان لو انعدم الوجود في نفسه وارتفع عن العين لكان عدما خاصا فيلزم منه انقلاب

الشيء الواحد من نقيضه وهو ممتنع لامتناع الانقلاب فان قلت جاز ان يكون الانقلاب
بمعنى خلع صورة ولبس اخرى قلت لا يجوز ذلك لما بينا ان الوجود بسيط
حقيقي والثالث انه اذا ارتفع الوجود عن العين يلزم منه ارتفاع النقيضين عن الوجود
الواجبي لارتفاع نقيضه ايضا اي العدم والسلب المطلق ضرورة والرابع انه
لو انعدم في نفسه وارتفع عن العين خلا عن ان يبقى الوجود الواجبي اولا والثاني
يوجب عدم جواز ارتفاع الوجود عن العين لامتناع ان لا يبقى الوجود الواجبي والاول
يوجب تحقق الخاص على تقدير انتفاء العام وهو محال قال وهو يوجب جواز العدم
على الوجود ان الممكن يقبله لما علمتم بمعنى نظر الى معناه فاذا انعدم في ذاته
بعد وجوده ولم يبق شيء ما في ذاته فحال عدمه كحال وجوده لحصول ما كان زمان
الوجود في هذه الحالة لكن الوجود انما هو كلي لامور فيكون المعدوم موجودا هذا
كذب وان انتفى شيء منه فذاك الشيء قد انعدم في ذاته ولهذا البيان تفصيل من حيث
ان المنعدم اما الذات او الوجود او موصوفيتها به فاعرفه من نفسك اعلم منه ضعف
الباقي اقول ايها الاخ شرفك الله بخصايص الاحسان والاتقان اما قوله لكن الوجود
انما هو كلي لامور فليس بصحيح لان الوجود بسيط حقيقي لما مر ولانه زايد على ماهية
الممكن كما بينا في السوابق فاذا لم ينتف شيء في ذاته بعد وجوده يلزم ان يكون المعدوم
موجودا الا ان يكون موجودا واما قوله وان انتفى شيء منه فذاك الشيء قد انعدم
في ذاته مسلم ولم يلزم منه مطلوبه لجواز ان يكون المنتفي هو الماهية فقط بواسطة

ان

انتفاء الوجود دفع التعلق عنها فرجعت الى حالها وح لم يلزم منه جواز العدم على الوجود وذلك
ظاهر لا يقال المراد من قوله وان انتفى شيء منه هو ان انتفى شيء منه في ذاته لا الى الكلام السابق
عليه وح يلزم منه مطلوبه لان هذا الشيء هو الوجود فلما انعدم فيكون الوجود ايضا كذلك
لانا نقول ح سلمنا ان الممكن يقبل العدم لكن لا نسلم ان الوجود ممكن والسند يحكى من
بعد وايضا على هذا التقدير لا يصح قوله ان المنعدم اما الذات او الوجود او موصوفيتها
به وذلك لان المفروض انه انتفى شيء من الوجود في ذاته لا غير واما الجواب عن قوله ولهذا
البيان تفصيل من حيث ان المنعدم اما الذات او الوجود او موصوفيتها به فنقول انا
نختار ان المنعدم هي الذات او موصوفيتها بالوجود ولم يلزم من شيء منهما انعدام الوجود
فان قلت الوجود قايم بالماهية فاذا انعدمت انتفى الوجود لان انتفاء الموصوف والمحل
يوجب انتفاء الصفة والحال قلت قد بينا في السوابق عدم امكان قيام الوجود بالماهية
في الاعيان والا يلزم ان يكون لها وجود منفرد في الاعيان وفيها بعد ما عرض لها الوجود
ايضا وجود آخر حتى اجتمعا اجتماع الحال والمحل وهو باطل لان كون الماهية معروضة للوجود ربما
واعتبار الماهية مفردة عن الوجود انما هو في العقل لا بان يكون منفكا عن الوجود
في العقل فان كونها في العقل وجود عقلي كما ان الكون في العين وجود عيني بل بان العقل
من شانه ان يعتبرها وحدها من غير ملاحظة وجود او عدم وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا
لعدمه فلا يمكن ان يكون الوجود قايما بالماهية وايضا ثبوت الشيء للشيء وقيامه به
فرع ثبوته في نفسه وقيامه بنفسه والماهية بدون الوجود غير ثابتة كما بينا ثم قال هو

معارض اما اولا فلان الوجود لو لم يقبل العدم لزم ان يكون الواجب اكثر من واحد لان
الوجود متعدد مثل الواجب والممكن والجوهر والعرض وغير ذلك وبرهان التوحيد ينفيه
واما ثانيا فلان الوجود المعلوم صفة للماهية الممكنة فيتقوم بها فيكون ممكنا فكل
ممكن قابل للعدم لما قلتم اقول ايها الاخ العزيز ايدك الله بالعقل القويم والعقل
السليم اما الجواب عن المعارضة الاولى فهو انا لا نسلم ان لو لم يقبل العدم لزم ان يكون
الواجب اكثر من واحد وانما يلزم ذلك ان لو كان عدم قبوله العدم بمعنى تعدده في حد
ذاته وليس كذلك لان الوجود معنى واحد له تعينات مكثرة وهو باعتبار جميعها
واحد بالشخص كما عرفناه في السؤال بغاية ما في الباب انه يلزم منه ان يكون الموجود
اكثر من واحد وذلك لا ينافي توحيد الوجود الذي هو مطلوبهم واما الجواب عن المعارضة
الثانية فهو انا لا نسلم ان الوجود صفة للماهية اذ يمتنع قيامه بها لما عرفناه وايضا الوجود
ليس بممكن بوجوه خمسة الاول ان الممكن هو الذي اذا لوحظ من حيث ذاته من غير
التفات الى غيره لم يجب الوجود في نفسه واذا كان كذلك جاز انفكاك الوجود عن الممكن
فيمتنع ان يكون الوجود ممكنا والا لزم جواز انفكاك الشيء عن نفسه وهو محال الثاني لو
كان الوجود ممكنا لكان قابلا للعدم لما قلتم والتالي باطل لامتناع قبول الشيء نقيضه
والوجه الثالث لو كان الوجود ممكنا لاحتاج الى علة موجودة مستلزمة تقدمه عليه لان كل
ممكن وجوده من الغير فيلزم تقدم الشيء على نفسه الرابع ان الوجود لو كان ممكنا
لكان الوجود الواجبي ممكنا لان امكان المطلق يستلزم من حيث هو امكان المقيد وهو احق

واياك وان تظن ان وجود الواجب معروض للوجود المطلق مغاير معناه لمعناه والوجود الواجب
لا يحتاج اليه اذ لو كان كذلك يلزم جواز ارتفاع النقيضين والواسطة بين الوجود والعدم
وكون الوجود مشتركا لفظيا لا معنويا وقد عرفت بيان الملازمة وبطلان التالي باقسامه
الثلاثة عن قريب الخامس لو كان الوجود ممكنا لكان تحققه بالعلة المؤثرة في وجوده والتالي باطل
لامتناع تحقق الوجود بشيء لانه عين التحقق وايضا يلزم منه تقدم الشيء على الوجود
على نفسه لتقدم تحقق المؤثر على تحقق اثره ضرورة ولا تظن انه اعتباري لا يحتاج الى
علة لما بيناه انه ليس كذلك في السوابق واللواحق الصادقة بعد ان تعلم يا اخي ان
الدلائل الخمسة على ان الوجود ليس ممكنا دال على انه واجب لذاته بعد تامل لطيف ثم
قال الثالث لو كان الوجود ممكنا بذاته لكان معلولا لكن يمتنع كونه معلولا في
ماهيته لكونه بسيطا لامتناع ان يكون اجزاؤه موجودة للزوم سبق الشيء على نفسه بالوجود
وبعدم وجود كلها او بعضها لامتناع تقوم الشيء بما يقتضي نقيضه وامتناع كون البسيط
بفعل فاعل لامتناع عروض الامكان للبسيط المجرد عن العوارض ويمتنع كونه معلولا
في وجوده اذ لا وجود له وراء ذاته فلا يكون معلولا فيكون واجبا لان الله تعالى ولانه تقرر
وهو انه بسيط وكل بسيط ليس بفعل فاعل وكل ما كان كذلك فهو واجب لذاته ولو عرفتم قال
ويمكن تعميمه بناء على ان البسائط المادية والصورية عن المركبات لامتناع كونها جاعلة
خارجا عنها وبسائطها ان فلم يكن شيء منها بفعل فاعل وكل الموجودات واجبة لذاتها بناء
على ان الوجود امر نفسها وفيه كلام كثير وهو ان يعلم ان ليستدل على الصانع وبما اشكل

ورودا على الاشاعرة اقول ـــــ انما يصلح نقضا ان لو كان الدليل مقترنا به والتعميم مستند علاه
الصوفية لا ينافي لان مذهبهم على ان كل الموجودات على الاطلاق واحد لذاته وانما يكون ايراد
ورودا على الاشاعرة لان ما ذكره من ان كل الموجودات واجب لذاته بناء على ان الوجود
نفسها هو مذهب الاشعري دون غيره حاكما والمتكلمين ثم اعترض على قوله فهذا كله بانا
لا نسلم لزوم تقدمه على نفسه على تقدير ان يكون اجزاؤه موجودة وانما يلزم ان لو كان
الجزء موجودا بوجود آخر مثل وجود الوجود لكن ليس كذلك بل هو موجود بنفسه او نقول ان
وجوده الا عين وجود الكل ذاتا لاتحادهما بل اعتبارا فان العقل يلاحظ الوجود الواحد
من حيث انه للجزء وللكل اخرى وهو لا يستلزم وجودا آخر حقيقة وانه كاف في تقدمه على الكل
ولا نسلم امتناع تقدم الشيء على نفسه بتضعيف نقيضه كالزوج والفرد والكثير والواحد ثم الدليل يتحقق
مسقط بعد عن الوجود دون نفس الوجود ولو سلم ان لا نقد فيه لكن معارضة بالامكان
اذا قيس الى مقابله وايضا نحن نحكم على الواجب وهو البسيط بانه يمكن بالعام انه
واجب مع كلمتها من النسبة وجميع اجزاء الشيء ليس نفسه لتوقفه عليها وما ذكر من ان
جميع اجزاء الشيء نفسه فغلط باشتراك لفظ النفس لعرفة الغلط العالم لقواعد
مع انه يلزم نفي المجعولية بالكلية وهو سفسطة للعلم الضروري بحصول شيء بالفاعل ذاتا
او وجودا او غيرهما فعلماء زادوا الكشف فزادوا في النسخ التعميم اقول انت تعلم
يا اخي جعل الله مرآة قلبك نور القدس مجلوة ان المركب يلتئم من امور كل واحد منها علة
ناقصة لتقومه فالاجزاء متقدمة على المركب في الوجود الخارجي ان كان التركيب خارجيا في

الوجود الذهني ان كان التركيب ذهنيا ضرورة تقدم العلة على المعلول في الوجود خارجيا ان كان
علة في الخارج وفي الوجود الذهني ان كانت علة في الذهن واذا كان كذلك لا يجوز ان يكون لما بينه
الكل وما منه الجزء معا وجودا واحدا لان الجزء من حيث هو جزء له وجود متقدم على وجود
الكل وذلك الوجود يمتنع ان يكون هو وجود الكل لامتناع ان يكون الجزء متقدما
بوجود الكل على وجود الكل والا يلزم تقدم الشيء على نفسه فاذا كان ذلك الوجود مغايرا
لوجود الكل فلو كان للجزء موجودا بوجود الكل لزم ان يكون للجزء وجودان وانه محال
ضرورة فان قلت الجزء المحمول على الشيء بالمواطاة موجود بوجود الكل لانه هو في
الخارج قلت الجزء من حيث هو جزء لا يكون محمولا على الكل بالمواطاة كالحيوان اذا
اخذ بشرط الخلو عن الناطق اي بشرط لا شيء فانه جزء من الانسان ولا يكون محمولا عليه
بل الجنس ومن حيث هو جزء مادة والمادة غير محمولة ويكون لها وجود متقدم والمحمول على
الشيء بالمواطاة من حيث هو محمول كالحيوان المحمول اذا اخذ من حيث هو هو مع قطع النظر
عما عداه على الانسان لا يكون جزءا حقيقة له بل نفسه بل اذا قيل له انه جزء له يكون ذلك
الاطلاق مجازا باعتبار ان الدال عليه جزء من حده واذا عرفت هذا عرفت الجواب عن
قوله لا نسلم لزوم تقدم الشيء على نفسه على تقدير ان يكون اجزاء الوجود موجودة وعن سنده
وهو قوله وانما يلزم ذلك ان لو كان الجزء موجودا بوجود آخر مثل وجود الوجود لكن ليس كذلك
هو وانت تعلم ايضا ان لو لم يكن الجزء موجودا بوجود آخر يلزم الدور لان الجزء متوقف
على الكل اعني الوجود لا سامحه الله في التحقق كما يتوقف الكل عليه وايضا لفظ وجوده في قوله قيل

وجود الوجود ذاتي غير محتاج اليه البتة واما الجواب عن قوله ان وجوده لا يغاير وجود الكل ذاتا لمغا ربما
بل اعتبارا فان العقل يلاحظ الوجود الواحد من حيث انه للجزء مرة وللكل اخرى وهو ان لم يسلم
ان وجود الجزء لا يغاير وجود الكل من حيث الذات بل هو عينه فلزم منه افتقاره لزوم توقف الشيء على
نفسه وايضا عدم مغايرة وجود الجزء لوجود الكل يعني لوجود الوجود اذ الكل ههنا هو الوجود
لا تقتضي عدم مغايرته للكل فان قلت المراد بوجود الكل هو الكل وهو الوجود عينه لا وجود
الوجود قلت فعلى هذا لا يصح قوله فان العقل يلاحظ الوجود الواحد من حيث انه جزء مرة
وللكل اخرى لان الوجود حينئذ هو الكل لا انه للكل ايضا قوله وهو لا يستلزم وجودا آخر
حقيقة مما فيه نظر لان الوجود الواحد الذي هو الكل او للجزء بالضرورة غير الكل اذ الكل هو الوجود
فلزم وجود آخر ضرورة وانت تعلم ان قوله او يعقل الى قوله وانه كاف في تعقله على
الكل مما لا مدخل له في الاعتراض وان كان ذكره اياه لذلك والجواب عن قوله ولا نسلم
احتياج تقدم الشيء عما يتصف بنقيضه كالزوج والفرد والكثير والواحد هو ان لو لم
يمتنع ذلك يلزم امكان اجتماع النقيضين والتالي باطل ضرورة بيان الملازمة هو ان
مقوم الشيء مجامع له دائما ومجامع لنقيضه على هذا التقدير وان الموصوف مجامع لما يتصف
به في الجملة فالشيء مجامع لنقيضه وهو محال من الشكل الثالث وايضا المقوم مستلزم
للمقوم المستلزم لنقيض المتقوم في الجملة على هذا التقدير فالمقوم مستلزم لنقيضه وذلك
باطل والزوج والفرد والكثير والواحد مما لا يصلح للنقض لان الزوجية لا تتقوم بالفرد
المتصف باللازوجية حتى يرد النقض بل العدد المتصف بالزوجية متقوم بالواحد المتصف

وايضا الكثرة ليست متقومة بالواحد المتصف بالكثرة بل الكثير متقوم بالواحد وذلك جائز
لجواز ان يتصف الكل بصفة والجزء بنقيض تلك الصفة فلم يلزم منه شيء مما ذكرناه والجواب
عن قوله ثم الدليل يقتضي ان بسيطا تجرد عن الوجود دون نفس الوجود هو انا لا نم اختصاص الدليل لانه
يدل على ان البسيط سواء كان وجودا او غيره ليس بقابل وفاعل وذلك لان الوجود اذا كان بسيطا
لم يكن قابلا وفاعلا والا لكان ممكنا وامتنع عروض الامكان للبسيط المجرد عن جميع العوارض وايضا
الامكان نسبة معقولة بين مفهوم وجوده فالوجود المجرد بدون شيء آخر لا يتصف بالامكان
ضرورة والجواب عن قوله ولو سلم انه لا يقتضيه لكونه يعرضه الامكان اذا اخذ ليس مع مقابله
لان عروض الامكان الخاص للشيء انما يكون بالنسبة الى الوجود والعدم كما بين في موضعه والجواب
عن قوله نحن نحكم على الواجب وهو البسيط الحق انه ممكن بالعام وواجب مع انتفاء النسب
هو ان الامكان العام سلب الضرورة عن احد الطرفين والوجوب ضرورة الوجود وهما من
الاعتبارات العارضة للواجب في الذهن لا من حيث انه بسيط حقيقي بل من حيث انه
من حيث هو بسيط حقيقي مجرد عن جميع العوارض لا يحكم عليه لا بالامكان ولا بالوجوب
والجواب عن قوله وجميع اجزاء الشيء ليس نفسه لتوقفه عليها وما ذكر يغلط باشتراك
لفظ التفسير هو ان مجموع اجزاء الشيء نفسه لامتناع ان يكون خارجا عنه لان الداخل
في الشيء ما يتركب الشيء منه ومن غيره فلو كان جميع الاجزاء داخلا لزم تركب الشيء من جميع الاجزاء
ومن غيره فلا يكون جميع الاجزاء جميع الاجزاء بل بعضها هذا خلف ولامتناع ان يكون جميع
اجزاء الشيء خارجا عن الشيء ظاهر بمعنى ان يكون جميع اجزاء الشيء اجزاء الى نفسه

ضرورة ومجموع الاجزاء ليس متقدماً عليه ولا موقوفاً عليه ايضا لان تقدم كل واحد من الاجزاء لا يقتضي
تقدم الكل من حيث هو كل و مجموع فدل على المغايرة بين الشيء ومجموع اجزائه ولكن اقول قوله
اي كذا لو توقف الكل على كل واحد من الاجزاء لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو كل على كل واحد منها
فقد عرفت من هذا ان لا غلط ههنا لان جميع اجزاء الشيء اذا لم يكن مرادا ولا افادة جاعتهم يكون
نفسه اي عينه ضرورة والجواب ان مجموع اجزاء الشيء اذا لم يطلق على الكل بمعنى كل واحد
من الاجزاء وقد يطلق هذا الكل المجموعي بمعنى كل الاجزاء من حيث هو كل واحد بمعنى الثاني نفسه
وبالمعنى الاول متقدم عليه فمنشأ الغلط ههنا من الاعتبار والجواب عن قوله ثم انه ملزوم
لنفي المجعولية بالكلية هو انا لا نسلم انه ملزوم لذلك لان تأثير المؤثر مما يكون في الماهية
وتأثيره فيها هو ان يحققها الا ان تحقق وجودها لامتناع تحقق الوجود بدون الاتيان في كون
البسيط من حيث هو هو سواء كان موجوداً او ماهية بدون الوجود غير مجعول وذلك ظ
فان قلت تأثير في الماهية محال لان كون السواد سواداً لو كان بالغير لوجب ان لا يكون
السواد سواداً عند عدم الغير وذلك محال لان السواد يستحيل ان لا يكون سواداً سواء ارتفع
الغير او لم يرتفع قلت تأثيره في الماهية هو ان يجعل السواد محققا لا ان يجعل السواد
سوادا فكون السواد في نفسه بالغير لا كون السواد سوادا فلم يلزم من انتفاء الغير انتفاء كون
السواد الا انتفاء كون السواد سوادا وقد عرفت هذا من السوابق فقوله فهؤلاء زادوا في
الكشف مرادا اي اللبس والتعمية قلت هؤلاء الكمل ليسوا قائلين بنفي المجعولية الا بطريق
الكشف لا بطريق البرهان حتى يتوجه عليهم هذا فانظر بالاعتبار في كلامهم فانهم يرون انهم مراتب

بالله حتى لا يقع لك اشكال بهذا فانه كفر خفي وانت تعلم ما ذكرناه من الوجوه الدالة على ان الوجود
ليس يمكن انه لا احتياج له الى هذه المقدمات الطويلة وانه لا استغناء عن دليله وكل الموجودات
في نفسها ليس يصح ان للموجود كما عرفته اما الماهية بدون الوجود او المركب منهما ويمتنع ان
يكون شيء منهما واجبا لذاته قال الرابع ان امكان الوجود يلزم منه امكان الواجب لاحتياج
الواجب في موجوديته البتة فكان الواجب عرضا للامكان فيكون واجبا لانحصاره فيهما اعترض
عليه بان الواجب انما يحتاج في صفته الاتفاقية الى وجود ما الخاص الا في صفته الحقيقية الى مباين
ليلزم منه المحذور وفيه كلام زائد اقول اعلم ما اجيب به بعض من هو ابعد الناس عن ملوقه
ان الواجب يجوز ان يحتاج في صفته الاضافية هذه وهي موجوديته الى وجوده الخاص لان وجوده
الخاص عينه لما عرفت من ان ما هو واجب لذاته لا يزيد وجوده عليه والا افتقر الى علة موجدة
ضرورة ويلزم منه تقدم الشيء على نفسه واذا كان وجوده عينه فهو غير وجوده الخاص
فلا يحتاج الى نفسه ولو كان الوجود ممكنا يلزم منه امكان الواجب فان قلت وجود الواجب ليس
مساويا بالسائر الموجودات في تمام الماهية بل وجود الواجب مباين لوجودات الممكنات في
الوجود الممكن المشترك بينهما لازم لهما ولا يلزم من امكان اللازم امكان الملزوم وهو وجود
الواجب قلت قد عرفت جوابه في السوابق من انه مستلزم لجواز ارتفاع النقيضين في
الواسطة ويكون لفظ الوجود مشتركا لفظيا معنى ثم قال الخامس انه لا موجود سوى الواجب
اذ لو وجد غيره لزم ان لا يوجد الواجب اذ الواجب نقيضه ونقيض الموجود في الغير رفعه
ثم الموجود هو المعدوم فالواجب معدوم تعالى الله عما يقول الظالمون قال فان قلت

لا موجود الا هو

احد النقيضين لا نسلم ان يكون وجوديا بل صادقا ولو سلم فمقلوب عليكم ويلزم ان لا يوجد
ممكن كما لا يخفى بان يقال لا موجود ممكن اذ لو وجد لزم ان لا يوجد الواجب الى آخره قلت هو
لازم اذ لا تقابل بين المعدومات كيف وتقابل السلب والايجاب من باب تقابل الوجودي والعدمي
ثم قال والمسألة الثالث ان لا موجود ممكن اذ هو غير مذهبه وتمام ما يناسب هذا البحث وجه
ذوقي في ان لا موجود الا الله اذ ما سواه مستحيل الذات في الحقيقة مختلف بالاعتبار كاختلاف
الوجود المجازي والامور التي شانها ذلك لا يوثق بعضها ببعض ثم اعترض على دليله بانا لا نسلم
اذ لا تنافي بين قولنا عن الواجب موجود وبين قولنا الواجب موجود مطلقا وما ذكر في بيانه
ربطهما اذ تؤمل اقول ايها الاخ الداراد ادام الله … وزاد في درجة المعارف فهو كانت
تعلم ان هذا الدليل على تقدير صحته لا يناسب مطلوبه وهو ان الوجود المطلق والبحت الوجود
لذاته كما قال اولا اذ لو سلم ان لا موجود سوى الواجب لا يلزم منه دليله هذا انه هو الوجود
المطلق وايضا قوله احد النقيضين لا نسلم ان يكون وجوديا بل صادقا مما لا طائل تحته اذ لا
مدخل له في الاعتراض وهو ظاهر ولو سلم ذلك فجوابه عنه بانه لا نسلم ان يكون احد النقيضين
وجوديا لانه اذ لا تقابل بين العدميات ليس بصحيح لجواز ان يكون كل من النقيضين عدميا
فان اللاممكن بالامكان العام يصدق على الممتنع وهو عدمي والممكن الخاص ايضا يصدق على المعدوم
الممكن عدمي ولجواز انتفاء العدمي بانتفاء قيد الوجودي كالعمى مثلا فانه جاز ان ينتفي بانتفاء
… البصر فيكون انتفاء العمى … فيكون عدميا اذ ليس هناك … عن العدمين
فيكون العدمي نقيضا للعدمي فان قلت اذا كان العدمي نقيضا للعدمي لزم ارتفاع النقيضين

لان العدمي مرتفع عن العينين قلت انما يلزم الارتفاع ان لو لم يكن احدهما صادقا وعدم الصدق
ممنوع وقد مر ان المحال ارتفاع النقيضين بمعنى كونهما معا كاذبين لا ارتفاعهما عن العينين
فان قلت فعلى هذا يجوز ان يكون الوجود ونقيضه عدميين ولا يلزم ارتفاع النقيضين
بالمعنى المذكور قلت قد مر في السوابق ان الوجود ان كان مرتفعا عن العينين لم يصدق
في الخارج عليه وجود اصلا لان صدق الشيء في الخارج على شيء يتوقف على كونه في الخارج واذا
لم يصدق على وجود اصلا لم يصدق على وجود الواجب ولا على وجودات الممكنات ايضا
والعدم غير صادق عليها وهو محال ولا يمكن ان يقال مثل ذلك فيما نحن فيه من النقض فافهم
هذا وتحقيق هذا قد ذكرناه في اللطايف البهشتية والله الهادي وقوله والمسألة
الرابع ان لا موجود ممكن وهو من مذهبه ليس بصحيح لان مذهبه ان كل موجود من حيث
هو موجود ممكن بل اعرف من قبل بل الواجب لذاته عنده هو الوجود فقط وايضا
قوله والامور التي شانها ذلك لا يوثق بعضها في بحث ممنوع لانه لا مانع لايجاد مثل الوجود
المقول بالتشكيك لا بالتواطؤ حتى يلزم ذلك وقد عرفت تحقيق ذلك في السوابق وليس ما ذكره
دون المحقق اصلا وانت تعلم بالحق ان استنباط الدليل ومنعه من المستنبط ليس
دينا لافاضل المحققين لانه يصح للعمل لا فايده ولم يلزم منه بطلان المدلول عليه
لجواز ان يكون دليله فاسدا والعلم … فيه خصوصا اذا لم يعتقد
المستنبط حقيته المدلول عليه كما هو مدرك منها عن الفاضل من حيث الطائر ويعلم ايضا
ان العقول والاذهان من حيث هو معقول واذهان موجودات وليست واجبة

موقوفها دون وجود الواجب المحيط بالكل ضرورة وادراكها عجزها عن ادراك
اذ العجز عن درك الادراك ادراك وقد عرفت ان لا نعلم الوجود الا الوجود وستعرف ايضا
ويمكن تصحيح هذا الدليل على وجه آخر ان يقال ليس في الحادث على الاستقلال الا الموجد لان غيره
محتاج فيه اليه ضرورة فيكون الوجود واجبا لا غيره ثم قال يعلم ان مدار الرهبا على كون
الوجود موجودا بنفسه وقد مر ما فيه وسيجيء انه اعتبار عقلي اقول ايها الاخ فتح الله
عليك باب المشاهدة والمعاينة ولو سلم ان مدار اكثرها على كون الوجود موجودا او
الوجود ليس بموجود لما سلم يلزم منه لا فساد دلالة المستنبطة المبنية على الفاسد
مع انا قد بينا صحتها وعدم مدار اكثرها على كون الوجود موجودا وجواز اطلاق الموجود
على الوجود باعتبار ما وان اراد بقوله موجود بنفسه كون الوجود قائما بذاته
سلمنا ان مدار اكثرها على كون الوجود قائما بذاته وذلك حق وما مر له فيه قد مر
جوابه ايضا اذ انك قد عرفت في السوابق ان الوجود ليس اعتبارا عقليا فلا نعيد
ذلك ثم قال ويرد عليها على ذلك لكن عندنا ما ينفي كونه واجبا لذاته لامور اولها
ان الوجود غير موجود في العين والا لكان جوهرا او عرضا اي قائما بنفسه او حاصلا في
محل لا وجه للاول والا لم يتصف به الجوهر لتساوي نسبته الى الجواهر الموصوفة به اذ
نسبته الى الكل سواء فلو وصف به الجوهر لوصف به العرض فيلزم قيامه بالعرض
ايضا مفهوم الوجود المعلوم يعني ذلك ولا الثاني والا لحصل منه بكل حاصل موجود فللموجود
وجود ويتسلسل الكلام اليه او يتقول حمله اي المائية ان حصلت بعده لزم تقدمه عليها واستغناؤه

عنها فيستقل دونها فلا يكون قابله له هذا خلف وان حصلت قبله لزم سبقها بالوجود عليه وهو
محال وان حصلت معه لم يوجد به بل معه قلنا وجود آخر غيرها يتكلم منه فلا يكون الوجود العيني
جوهرا ولا عرضا فلا توجد بل معه قلنا وجود آخر غير ما يتكلم منه فلا يكون العيني في العين
وما لا يوجد فيه لا يكون واجبا لذاته لانعكاس كل واجب موجود فيه بعكس النقيض اليه اقول
اعلم ايها الاخ بلغك الله تعالى اقصى المطالب العلية السنية ان المعارضة قد تدل على ان الدلائل
الاولى ليست يقينية عنده ايضا فلا اعتماد عليها على تقدير صحتها فكان ذكره لها
مع عدم الاعتراض عليها كعدم ذكره خصوصا مع اعتراضه عليها وانت تعلم ان هذا الدليل
على تقدير صحته لا يفيده لانا سلمنا ان الوجود غير موجود في العين بل ابطلناه في السوابق
بالدلائل ولم يلزم منه ان لا يكون واجبا وقوله ما لا يوجد فيه لا يكون واجبا لذاته لانعكاس
كل واجب موجود فيه بعكس النقيض اليه قلنا انعكاس الموجبة بعكس النقيض الى الموجبة ممنوع
وقد بين في موضعه ولو سلم قد بينا ان الوجود الواجب بعينه هو عين وجوده فلا يكون
موجودا الا باعتبار ان الوجود من حيث هو هو قد يعرض له الوجود في العقل بالوجود
اذا اعتبر من حيث انه عرض له الوجود يكون بهذا الاعتبار هو الوجود لا الوجود وباعتبار
انه وجود لا يكون موجودا وايضا قد بين في موضعه ان كل ما يصح ان يعلم انه كان له تحقق
ما فهو الموجود وان لم يكن له ذلك فهو المعدوم والموجود ينقسم الى ذهني وخارجي
والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى
ما يكون في موضوع وهو العرض والى ما لا يكون فيه وهو الجوهر واذا كان كذلك لا يتوقف

الوجود بكونه جوهرا او عرضا كما لا يتصف بكونه موجودا او معدوما ولو سلم اتصافه باحدهما
فيما بانه جوهر قوله لا وجه له والا لزم تتصف به الجوهر قلنا سلمنا ان الجوهر لا يتصف به
اذ لا انتقال للجوهر من الجوهرية الى انه وجود بل موجود ولا نسلم من الاتصاف بالثاني الاتصاف بالاول
ولا نسلم ان نسبته الى الكل سواء لانه مقول بالتشكيك وقد عرفت انه يقع على الاشياء على التساوي
واعتبر النور المشترك الواقع على الافراد لا بالتساوي مع ان نور الشمس يقتضي ابصار الاعمى
بخلاف ساير الانوار وايضا لا م ان لو وصف به الجوهر يوصف به العرض ولو سلم فلا نسلم
لزوم قيامه بالعرض على تقدير كونه جوهرا اذ لو قام به لكان قيامه به مستدعيا للجوهر
فيلزم ان يكون موجودا قبل قيام الوجود به وهو محال ولا نسلم ولا م انه يلزم من الوجود
المعلوم نفي ذلك وهل هذا الا المصادرة على المطلوب وايضا لا نسلم انه لا وجد الماهيات
قوله والا لصلح محل وكل حاصل في محل موجود فللوجود وجود قلنا الوجود لا يزيد على
الماهية الا في التعقل لان الماهية ليس لها وجود منفرد ولعارضه المسمى بالوجود على تقدير
كونه عارضا وجود اخر حتى يحصل احدهما في آخر حصول المقبول في القابل كالبياض
في الجسم بل الماهية اذا كانت لكونها وجودها والماهية انما يكون قابلة للوجود
عند وجودها في العقل فقط فلا يكون الوجود حاصلا في الماهية في الاعيان ولا يلزم
ان يكون له وجود آخر وايضا وجود الماهية عبارة عن حصولها لا اعتبار بحصول لها نفسه
لان الوجود هو نفس الكون لا زما به الكون فعلى هذا قوله ان حصلت لجزءه او قبله او
معه لا يكون صحيحا وذلك ظاهر ثم قال وثانيهما لو كان الواجب لذاته لكان ممكنا

لذاته لانه على تقدير وجوبه بالذات كان وجوده عينه وهما ما والزاما لكنه زايد اذ الوجود
لكونه مشتركا معنويا علم بالضرورة من التماس الكلي بين الموجودات والمعدومات واشتراك
ما او لا فيما به صار مباينا للثانية وهو الوجود المشترك المعلوم بديهة بيشاركه الثاني
فيه لتحقق المعنى المعقول منه في الكل وما به يمتاز الخاصة الثانية فللوجود وجود احد
وكل ما وجوده زايد فهو ممكن فما بين اقول اعلم يا اخي ايدك الله بالروح لا يصح منه
والقوم لا التعقل ان لو كان الوجود واجبا لذاته لم يصح قوله لانه على تقدير وجوبه بالذات
كان وجوده عينه وهما تاما والزاما لان الوجود عين الحقيق فلا يحتاج الى نحو اخر
حتى يقال عليه انه عينه او زايد عليه وذلك ظاهر وان اراد بقوله كان وجوده عينه انه
كان عين الوجود فلا يصح قوله لكنه زايد لا مساغ ان يكون الشي زايدا على نفسه لكن سلمنا
هذا لكن لا نسلم ان الوجود اذا كان مشتركا معنويا بين الموجودات يشارك الثاني فيه لتحقق
الموجودات في الوجود لان الوجود لا يحتاج الى الوجود اصلا قوله لتحقق المعنى المعقول منه
في الكل قلنا المعنى المعقول من الوجود المشترك يتحقق في كل الموجودات لا في الوجود فنسلم لا امتناع
ذلك بل هو نفس المعنى المعقول لا ما فيه المعنى المعقول منه ولان الوجود عرضا بالمشاركة
لا انه احد المتشاركات حتى يصح ذلك وانما يمتاز عن الثاني بخصوصية خاصة لا بوجود اخر وايضا
لا م ان كل ما وجوده زايد فهو ممكن قوله لما بين قلنا قد بين ان الماهيات التي وجودها
زايد عليها هي ممكنة ولا يلزم امكان الوجود اذا كان وجوده زايدا عليه لان وجوده
لو كان له وجود انما يكون في العقل لا عرافة المحقق في الخارج لاحتياجه اليه فهو فرده

قال فان قلت وجود الوجود عينه اذ الوجود اما لا ذات له وراءه فهو وجود ينفسه
وان كان له ذات سواه فهو موجود بالوجود ويعلم منه وجه آخر يناسب ما مر وهو
ان وجوده عينه وكل ما وجوده عينه فهو واجب فالوجود واجب قلت تعقل هذا
لا يكون معنا وصدق الكلام اذ مفهوم من غيره انه شيء له الوجود وفي نفسه انه هو
الوجود وما يصدق المفهوم انه وجوهي فهو ان الكل شيء له الوجود اقول اعلم يا اخي
ادام الله الوجود ما معنا اياه وجعلنا ... ان هذا السؤال مع جوابه فاسد
من اصل وذلك قد عرفته وان فرض انه ليس كذلك فلا احتاج لنا فيما نحن بصدده والى الكلام 2
فيه وذلك ظاهر وجه هذا الاسلوب ... على هذا التقدير من شيء له الوجود ومن الوجود بل الكل موجود
قال
فهو شيء له الوجود فكيف ... لئن سلمنا بكل لام ان ... بيان وجوده عينه
والضال ان وجود الوجود ان كان زائدا عليه لزم كون الصفة غير الموصوف وكونه غيره فلزم ما قلنا
اعني لزم ان يكون ممكنا لان ما وجوده غيره فهو ممكن اقول انت قد عرفت يا اخي هداك الله العزيز العليم
المدعي من السؤال ان الوجود ليس بصفة والاتصاف بالموصوف في الاعيان والثاني باطل لان
ما يقوم به فيه يكون مستدعيا ... في الاعيان فيلزم ان يكون موجودا قبل قيام الوجود به وهو محال
بل وجود الماهية عيانها ... حصولها في الاعيان واذا كان كذلك لزم كون الصفة غير موصوفها وليس
مسلم فلا سلم هذا التقدير ان يكون هو غيره لان غير الشيء يمنع ان يكون غيره فليس في الاعيان الا شيء
واحد له اسمان احدهما الوجود والاخر ... الوجود وكذلك الصفات التي هي غير موصوفاتها
كصفات الواجب تعالى ثم قال وايضا الوجود موجود فيلزم ... كل قضية كذا فهو ضعيفا

غير موجود بها لا استماع اثبات الشيء لنفسه بالبرهان اقول انت تعلم يا اخي ايدك الله 3
بالعلم الكامل والفهم الشامل ان هذا مما لا يفيد اصلا لانا سلمنا ان هذه القضية صادقة
وسلمنا انه موضوعها عين محمولها بل هو واجب ضرورة ان الموضوع عين المحمول وان القائل
من حيث هو هو الواجب من حيث هو هو ليس بموجود ولا معدوم كما عرفنا وانما يعرض له
الوجود في العقل فقط وقد مر في السوابق ان الحق هو انما يصح قولنا الله تعالى موجود اي الواجب
الوجود لذاته موجود لكونه لم يتصور انه ... الا بالسلوب والاضافات فلا يكون ذاته موضوعة
في امثال هذه القضايا من حيث خصوصيته المخصوصة بل من حيث انها موصوفة بامور سلبية
واضافية ولو تصورنا بكنه حقيقته كما هي لما حمل الوجود عليه الا انما ولما ذكر ... ثم
قال وايضا هذه التفرقة وهو قولنا الموجود ينقسم الى قسمين موجود بنفسه وموجود بالغير
تحكم محض من جنس التخصيصات التي ... اصحاب الطبائع ... البعوض عليهم فلا عبرة بعلم
ضعف الناشيء منه اقول انت تعلم يا اخي قواك الله بالعلم الظاهر احسانه الجامع ما في نفسه
ان هذه التفرقة اعني كون وجود ... في حقيقتها لان الموجود ما له الوجود كما عرفته والا من موجود
وشيء له الوجود وان ادعيت هذا فلا بد لك من دليل في التمنع من ... الفضلاء ولو كان ثم
بعد وان التخصيصات ... ان يكون تخصيصات ... القاعدة الكلية ... وكل امر كذلك
ما عرفته ثم قال ويمكن ان تقرر هذا الوجه بطريق آخر وهو انه لو كان الوجود واجبا لذاته لكان
وجوده زائدا عليه لا استماع كون الاطلاق عين المعين وهذا ... عليه ... ويرد عليه اشارة
الى ... ما ذكره في التقرير الاول من ان كل ما وجوده ... فهو ممكن اقول اعلم يا اخي

المشرف المكرم المجيد ان الواجب هو الوجود المطلق وليس له وجود آخر يحتاج اليه اذ لا يحتاج التحقق
الى تحقق آخر كما ذكرناه فلا يكون له وجود آخر زايد عليه وسقوط هذا بعد التامل فيما ذكرناه في
السوابق واللواحق ايضا ثم قال ولكن هذا التعريف يصح على راي اهل التكميل اقول نور الله
بالعلوم العالية والمعارف الطاهرة لعيح ان التعريف الاول يصح على راي الحكما لان وجود الواجب
عندهم عينه والتعريف الثاني يصح على راي المتكلم لان وجوده تعالى عندهم زايد عليه وهو عرض قايم فيهما
ثم قال الثالث لو كان المطلق واجبا لذاته لكان الواجب لذاته عارضا محتاجا الى معروضه
اذ لا معنى له الا حصول الشي وحضوره في الغير وقد مر انه زايد فيلزم احتياج الواجب في ذاته الى غيره
هذا كذب اقول انت تعلم يا اخي شرفك الله بالعلم الخاص والورع الناظر ان الحصول العام اعم من ان
يكون في الحين او الزمن فالتخصيص باحدهما تخصيص بلا مخصص وليس سلم ذلك فذلك لا يقتضي
ان يكون الوجود عارضا محتاجا في كونه له وقد مر انه زايد قلنا سلمنا انه زايد ومعنى
زايد هو انه ليس الماهية ولا جزيها كما عرفته ولا شك ان ذلك لا يقتضي ان يكون عارضا لها محتاجا
اليها بل سيح ذلك لما عرفته غير مرة ثم قال الرابع ما ناسب سماع الانبيا عليهم السلام
وتقريره انه لو كان واجبا لذاته لامتنع التكليف بمعرفة الواجب اذ الوجود معلوم بديهة وهو
اظهر الاشيا واطلاها ولا تكليف بالبديهيات فلا تكليف بمعرفته تعالى اذ الواجب
بالذات كما سماه في الكلام اقول اعلم يا اخي اعطاك الله في ظلم البشرية بر هان ساطع ان حقيقة
الوجود لا يكون معلوما الا للوجود لان العدم لا شي فلا نعلم شيا والمعدوم كذلك لانه لا حظ من الموجود
شي له الوجود وذلك الشي بدون الوجود معدوم فلا نعلم الوجود والمركب منهما اعني الموجود

فمع الوجود وحاطته فلا نعلم من هذه الحيثية بل الوجود الذي هو مقارن اياه عقلا نعلم نفسه
نفسه على تكييفه لا لغيره لان تركيبه امر عقلي كما حققناه ان الوجود عين الماهية في الاعيان
الموجود علم نفسه ليس بضروري بل العدم عينه عنه لما عرفته في بحث النفس من انها مدركة من
الفوايد العلمية والفرايد الحكمية لنفسها لا بصورة وانت تعلم ان الوجود المطلق بالاطلاق الحقيقي
اعني ذات الواجب الغنية عن العالمين من حيث هي لا نعلم غيره ولا يسعه اليه الا من العلم به
ولا اشارة اليه من التعين والتميز والتحديد المنافي للاطلاق الحقيقي الضامن هو خارج عن الطاقة
البشرية لا نعني معرفة ذاته تعالى لانه غير متصور بعرض بالبديهة اتفاقا وعن قابل للتحديد لاستحالة التركيب
واذا كان كذلك امتنع التكليف بمعرفة الواجب من هذه الحيثية وان كان هو معلوما بالبديهة
بل التكليف انما وقع بمعرفة الله وهذا الاسم علم للوجود الموجد الموصوف بالربوبية والعلم
والقدرة والارادة والحيوة وساير النعوت الوجودية لا للذات المطلقة من اعتبارات جميعا
لانها من هذه الحيثية لا نعلم كما حققناه ولا ريب ان الوجود الموصوف بصفات الكل غير معلوم للغير
بديهة فيجوز التكليف بمعرفته فانه حتى يعلم ان مفهوم الوجود من حيث هو هو مغاير لمفهومه
من حيث هو الله تعالى ولا يقع في غلط فاحش موجب للتشنيع والكفر والالحاد لا نفويهم يا اخي ان
ذلك مما ينافي اصل التوحيد لانه ليس كذلك لما عرفته سابقا والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ثم
قال الخامس ان الوجود لو كان واجبا لذاته لم يكن له واجب لان الواجب اما الوجود وكذا الاول
او الماهية التي تباين الموجودات بها عندكم والثاني باطل لاحتياجها في وجودها اليه
لاحتياجه الى كونها موجودة اذ العدم المحض لا يكون قابلا للوجود الصرف فلا نحو لها الا اذا كانت

موجود لكنها موجود بها تحتاج اليه فيلزم الدور فلا يوجد شيء منها فلا يوجد موجود اصلا
وبطلانه اظهر من ان يخفى اقول ايها الاخ هداك الله لم فلم لا تقول لا مرادا الفرسية
وورود لا نوار العلوية اعلم ان توجيه هذا القول الواجب اما الوجود او الماهية وغير صالح
اذ المتقرر ان الوجود هو الواجب لذاته وايضا لا نم احتياج الوجود الى كون الماهية موجوده
قوله اذ العدم المحض لا يكون قابلا للوجود الصرف فلا يعرض لها الا اذا كانت موجوده قلنا
الوجود ليس قائما بالماهية في الاعيان والا لكان قيامه بها مستدعيا حصولها في الاعيان معلوم
ان يكون موجوده قبل قيام الوجود بها وهو محال بل وجود الماهية عبارة عن حصولها في الاعيان
بان ينضم الوجود الى الماهية من حيث هي لا الى الماهية الموجودة لامتناع قيام الوجود بالموجود
ولا الى الماهية المعدومة لامتناع قيام الوجود بالمتصف بنقيضه وهذا الانضمام في العقل
فقط فلا يكون الوجود ابدا الا في العقل فعلى هذا لا يلزم شيء مما ذكر فان قلت الماهية من حيث هي
اما موجوده او معدومة اذ لا واسطة بينهما فان كان الاول يلزم الدور كما مر وان كان الثاني يلزم
ان يكون العدم المحض قابلا للوجود الصرف قلت الماهية من حيث هي ليست بموجوده ولا معدومة
على معنى ان مفهوم الماهية من حيث هي ليس نفس احدهما وليس احدهما داخلا في مفهومها فارتفع عنها
لا على ان مفهوم الماهية منفك عن احدهما فانه يمتنع انفكاك احدهما عن الماهية ولا يلزم الواسطة وايضا
لو صح قوله لا احتياج الوجود الى كون الماهية موجوده لزم انه لا يوجد موجود اصلا للزوم الدور سواء كان
الوجود واجبا او لم يكن وذلك ظاهر البطلان ثم قال فعلم مما قلنا ان القول بهذه المقالة
عكس المعقول ونقيض المنقول اقول انت تعلم يا اخي هداك الله وايدك ان قوله هذا مما لا طائل تحته

بل هو قد منع على ان ذاته حالة في الحقيقة اذ قد ظهر مما عرفتم ان القول بهذه المقالة معقول في الجملة
وليس نقيض المنقول كله بل بعضه وقوله هذا ايضا كذلك ثم قال والتحقيق في هذا المقام ان يقال
ان الحكم على مسميات امثال هذه الالفاظ بانها واجبة او ممكنة او غير ذلك من احكام موقوف على تحقيق معانيها
وتعيين مدلولاتها ونحن نقول ان اريد بالوجود المعلوم المفهوم عند الناس في موارد استعمالاتهم من ذلك اي
كون الشيء في الاعيان ونحوه المقول على الوجودات بالاشتراك لفظا او معنى التساوي او التفاوت على
اختلاف الآراء فيه امتنع ان يكون الوجود بهذا المعنى واجبا لذاته لانه اما اعتبار عقلي لا هوية له في الاعيان
بل من المحمولات العقلية التي تحصل عند اضافة الاعتبارات العقلية الى الماهيات فالتعبير بلفظ الوجود
او ما دل عليه الوجود اما موجود بمعنى عارض للموجودات قائم بها قيام الحال بمحله واياما كان امتنع
ان يكون واجبا لذاته وان عني به غير ما فهم منه الناس ودل عليه العقل والنقل واتفق عليه الملل وغيرها
فهم يلتزمون بايراد ذلك من حيث مرادهم وما به يتعرف بعد ذلك صحته وفساده اقول ايها الاخ ايدك الله
المعاني وحسن المعرفة به لا اشكال ان المحقق لصفي تعين مدلول اللفظ المحكم عليه ومقول المراد بالوجود
هو ان الوجود المعلوم اي الكون والمفهوم منه عند الناس ليس شيئا واحدا الا ان المفهوم منه عند من
يقول بالاشتراك لفظا غير المفهوم منه عند من يقول انه مقول بالاشتراك معنى والمفهوم منه عند من
يقول انه مقول بالتساوي غير المفهوم عند من يقول انه ليس بواجب والمفهوم عند من يقول انه اعتبار
عقلي غير المفهوم عند من يقول انه ليس كذلك وكذلك ط واذا لم يكن المفهوم منه عند الناس شيئا
واحدا لم يصح قوله ان اريد بالوجود المفهوم عند الناس امتنع ان يكون واجبا لانه اما اعتبار
عقلي لا هوية له في الاعيان واما موجود بمعنى عارض للموجودات قائم بها قيام الحال بمحله

واما قلنا ذلك لان مفهوم الناس منه لم ينحصر في الامرين بل له مفهوم آخر كما سننبيه مع ان كلا الامرين باطلان
اما الاول فلان الوجود لو كان اعتبارا عقليا لا ثبوت له في الاعيان ونقيضه لا ثبوت له في الاعيان
ايضا فيلزم ارتفاع النقيضين في الاعيان وذلك محال وايضا لو لم يكن للوجود ثبوت في الاعيان
لماهية حيث هي بدون الوجود لا ثبوت فيه فلا يكون لشيء ثبوت في الاعيان فيلزم ان يكون الوجود
هو العدم او المتصف بالعدم وايضا يلزم عدم الواجب تعالى وذلك باطل لان الملازمة بين وجوده
عينه واذا لم يكن الوجود في الاعيان لم يكن هو عينه فان قلت ــــ الوجود الذي هو عينه غير الوجود
المطلق قلت ــــ يمنع ذلك لان الوجود الذي هو عينه ان احتاج الى الوجود المطلق يلزم ان لا يكون
واجبا هذا خلف وان لم يحتج اليه جاز رفع الوجود المطلق عنه فيلزم جواز ارتفاع النقيضين لان العدم
مرتفع ايضا ويلزم ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا بل لفظيا بين معانيه ويلزم الواسطة
بين الوجود والعدم المطلق وكل ذلك بين البطلان واما الثاني فلان الوجود يمتنع ان يكون
موجودا الا ان الموجود ما له الوجود لا نفس الوجود ولاستحالة ان يكون هو الشيء الموصوف
به وقد عرفت في السوابق انه لا يرد على الوجود التقسيم الى انه موجود او معدوم ولئن سلم انه
موجود فلا يصح ان يكون عارضا للموجودات ولا قائما بها قيام الحال بمحله لان قيامه بالموجودات يكون
مستدعيا لحصولها فيلزم ان تكون موجودة قبل انضمام الوجود اليها وهو محال بل وجود الماهية
عبارة عن حصولها كما عرفته غير مرة فعلم منه ان المفهوم منه هو الكون الذي يعبر عنه [illegible]
والموجود وهو غير ما ذهب بعض الناس ليس هو غير ما دل عليه العقل والنقل من الكلام الملتبس
فلم يكونوا الا هم باراده ما في ضمائرهم فانهم قالوا ــــ لا نقال انه اظهر الاشياء واجلاها

فلا حاجة الى ... تعريفه وبيانه لان ما هو اظهر الاشياء انما هو ما اشرنا اليه ويمتنع ان يكون ذلك واجبا
وما يقولون به نحو غير بين بنفسه ولا عند الناس في الابتداء وبيانه يحتاج الى الادلة والعقول
اقول ــــ ايها الاخ وفقك الله على الاسرار الحقيقية عن الاعيان اعلم ان الوجود انما هو الاسم
اسم الوجود لا الخفوه لما عرفته ولا يصح ان يكون واجبا لما عرفته وما يقولون في نفس
غير بين بنفسه مطلقا فباطل هو بين عند بعضه وعند العالمين وسائر ودفعنا عنه الرد
وجعلنا العقول فانهم اجمع تراجع التشنيع الصادر عمن قال ان حاجب الجوهر ان يكون
هو الوجود بان معنى الوجود الذي هو مفهوم عندك وعندهم نعارفه في التشنيع سلمنا انه
ليس بواجب بل يمتنع ان يكون كذلك ومعنى الوجود عند الكل هو عين الذات الواجبية التي
لا نعلمها الا بمسماه بلفظ الوجود اذ علم بالمتنع المعنى الذي هو مرادهم ومن ثبت
انه لا هو الا هو علم ان النزاع في الحقيقة لفظي ثم قال ــــ والحق انه للمباحثة مع اصحاب
هذا الطور في غاية الصعوبة لانهم يقولون ان امثال هذه المعارف انما تحصل بالكشف
والعيان فيما وراء طور العقل ولا بد في المباحثة من مواد معلومة وقضايا مسلمة عندهم
في علم السوفسطائيين اقول ــــ ايها الاخ الكريم اطال الله بقاء نتائج الحكمة فلكل على
نصابك في صعوبة المباحثة معهم لان المباحثة معهم لا تكون الا لمن هو ليس من اهل الكشف
والعيان اذ لا مباحثة في هذا المطلب بين اهل العيان اصلا ومثله عند بحثه معهم اذا
ادعوا فيه المكاشفة والمعاينة كمثل من لم ير البغداد ونحوه مع من رآها وتعقل ــــ له
لم لا يجوز ان يكون كذا بل هو كذا اعتد تقريره كيفيته مع البغداد الذي شاهده وعاينه في اثنا

حصول الشيء بالكشف والعيان لا ينافي ان يكون له مبادئ معلومة وقضايا مسلمة بل اهل الكشف
في هذا المقصود شاهد مبادئ وقضايا معلومة عند من حصل فهم حق حرمتهم قال صاحب التعريف
فمن سبب النقص ما اختلطت هذه الطائفة على الفاظ في علومهم تعارفوها فيما بينهم ورمزوا
بما ادركه صاحبه وخفي على السامع الذي لم يحل بمقامه فاما ان يحسن ظنه بالقائل فيقلده
ويرجع الى نفسه فيحكم عليها بالقصور فهم عنه او يسوء ظنه فيهوس قائله وينسبه الى الهذيان
هذا اللفظ والمفهوم من كلام هذا الفاضل هو انه من القسم الثاني وقال وانت تعلم ان
السوفسطائيين هم المنكرون للضروريات والمحسوسات واهل الكشف والعيان لم ينكروا
شيئا مما ذكرناه فلا يكون في حكمهم وايضا قد تقرر في موضعه ان من القضايا التي هي اوائل الاقيسة
الوهميات وهي قضايا كاذبة يقضي بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة كالحكم بان كل موجود
محسوس او مشار اليه ولولا ان العقل والشرائع يدفعانها لعدت من الاوليات فعلى امتحان ان الوهم
يساعد العقل في مقدمات ناتجة لنقيضها وعند النتائج ينكص على عقبيه الوهم ويكن نفسه
وان القياس المؤلف منها يسمى سفسطة فان المستعمل للمغالطة ان قابل بها الحكيم يسمى سوفسطائيا ما
فعلى هذا لا يجوز ان يراد بالسوفسطائي هنا السوفسطائي بهذا المعنى لانه غير قابل
اصلا بان امثال هذه المعارف انما يحصل بالكشف والقياس معا ووراء طور العقل وذكر ظاهر
من كلامهم ثم قال المكتشف هذا الفرض الملاحث كما سماه المضايق الصعبة والمزالق التي
يتحير فيها عقول العقلاء وذات فيها رؤوس الرؤساء جناب القدس عن ان يكون شريعة لكل
وارد وان يطلع عليه الا واحد بعد واحد اقول بما لاح البارا حسن اليه حائما بالحيرا على الشفا

المطلع ان هذا الفاضل قد تحير في هذا المطلوب تحيرا عظيما وحار فيه راسه دوارا كثيرا
لما يفهم من كلامه حتى ظن في نفسه ان عقول العقلاء ورؤوس الرؤساء باجمعهم كذلك ولاجل ذلك
لم يحققه في هذا المقام ادى الى ان الوجود اما امر عقلي لا هوية له في الاعيان او امر موجود
عيني عارض للموجودات قائم بها قيام الحال بمحله واذا كان يمتنع ان يكون واجبا لذاته
وانت تعلم يا اخي انه لو كان الوجود في الحقيقة كذلك لكان كما قاله ولكن ليس كذلك فيا شناعة
الحقائق في السوابق واللواحق فليس كما قال وطرح اهل العلماء الراسخين حيرا في مطرحه بل اشنع كيف يجود
ولا نسلم ان جناب الحق تعالى اجل من ان يكون شريعة لوارد فيما سلف كان اوولنا عزرا
ولهذا قال النبي عليه السلام سبحانك ما عرفناك حق معرفتك واعظم من ان يكون مطلعا
لواحد منهم بل لا يعلم انه لا اله الا هو اذ ليس في الخارج غيره حتى يعلم ذاته وذلك ما قالت الكل
فافهموا الكون فلا خلاف فانه لا اله الا هو وانا ايضا اكتفيت بهذا القدر التسهيل
حامدا لله ومصليا على الذوات المطهرة عن الكدورات البشرية خصوصا على نبينا
وصاحب شريعتنا محمد واله الطاهرين وراجيا منك يا اخي ومن اخوان اخوان
الصفا حيث كانوا في البلاد ان ينظروا فيه بعين الرضا فاني الفت هذه المقاله
لا من فيها ما لاح من الموجود الحق تعالى لا لطلب الرياسة فان العلم اجل من ان ادعيه
واتصرف فيه فان كان ما قلناه حقا فالحق اولى ان يتبع وان كان باطلا فالباطل اولى
ان يبطل ولو وقع كون بسبب اهمال المفرط والعقل المخلط في ورطة الغفلة والجحود
ونفر عن حصول لفظ الكون والوجود واقدم على التشنيع واصر على التقريع بل فان هذه

جل الحق ان يكون شريعة

ما فيها مرية وعلى الغير العلوم حاصلة لقول من يقول فاقتكف الا باسرع استلاذ
على عتبة العوائق حين معاذيها وما علي اذا لم يفهم البقر ولهذا المعنى قال اسرع لنفسه
ما علمت انك لا تهتدي من احببت وللمريد الذي ما لم يكن يعلم الا الله وبالله
استعينوا عليه التوكل فانه المقصود المرتجى والدرع الوحي واعملوا احوالي ثم
الصلحاء الذين دون الله الحقيقي لكم فتطوعوا لعلكم تعلموا ما لكم وانظروا احوالكم عن جمعوا
اثقالكم وكثروا اعمالكم حتى تدخلوا جنة ربكم واستقيموا احوالكم ودينكم ولا
تخالفوا وزكوا النفس قد افلح من تزكى ومن نجا تمت الرسالة في الساعة
شوال الحجة ... وتم بعونه تعالى